سلسلة إصدارات (4)
مشروع «تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية»

The Palestinian Initiative for the promotion of Global Dialogue and Democracy. MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

تقرير أداء
المجلس التشريعي الفلسطيني
2009

Konrad Adenauer Stiftung

سلسلة إصدارات (4)
مشروع «تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية»

The Palestinian Initiative for the promotion of Global Dialogue and Democracy. MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

تقرير أداء
المجلس التشريعي الفلسطيني
2009

إعداد:
جهاد حرب - باحث
صالح سرور - مساعد باحث

Konrad Adenauer Stiftung

تقرير أداء المجلس التشريعي الفلسطيني 2009

مشروع "تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية"
الطبعة الأولى تشرين ثاني 2009
منشورات مفتاح 2009
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ

إعداد:
جهاد حرب وصالح سرور

طاقم "مفتاح":
بيسان أبو رقطي: مدير دوائر الديمقراطية والحكم الصالح
عدي أبو كرش: منسق مشروع " تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية"
سحر رفيدي: مساعدة إدارية للمشاريع

تدقيق لغوي:
صدّام رنتاوي

ترجمة:
جمانة كيالي

الرقم المعياري الدولي للكتاب ISBN:
978-9950-360-03-7

بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية

كـلمة مفتاح

منذ نشأتها، أخذت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح على عاتقها مسؤولية تمكين مكونات المجتمع المدني القيادية من المشاركة في صناعة القرار السياسي والتشريعي لتعزيز أواصر الحكم الصالح والرشيد، ورفع الوعي المجتمعي الضامن للحقوق المدنية.

يأتي مشروع «تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية» في إطار اهتمام «مفتاح» بالنهوض بمستوى الشراكة بين مختلف أصحاب العلاقة في صناعة القرار التشريعي، وسعيها لتعزيز الديمقراطية في النظام السياسي بما يكفل صيانة الحقوق والحريات العامة وفقاً لمبدأ سيادة القانون والتعددية الفكرية والسياسية. كما يأتي هذا المشروع لخلق علاقة تكاملية بين مؤسسات المجتمع المدني والمجلس التشريعي لرفد التشريعات بالقدرة على عكس آمال الفلسطينيين وتطلعاتهم، للنهوض بالأداء التشريعي.

لذا، عمد هذا المشروع إلى رصد ومتابعة أداء المجلس التشريعي خلال فترة الانقسام السياسي الحاصل بين شقي الوطن، إضافة إلى الإسهام في فتح قنوات حوار بين مختلف مكونات النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين، من خلال لقاءات مفتوحة تناقش القضايا الملحة على المستويين السياسي والاجتماعي. هذا إضافة إلى توفير إطار نظري وقاعدة معلوماتية قادرة على تلبية المتطلبات النظرية والإجرائية للباحثين والمتابعين للشأن التشريعي، وذلك بتطوير مكتبة تضم أكثر من ثلاثة آلاف كتاب في الحقول ذات العلاقة.

وفي ظل التحديات التي أحاطت، ولا تزال، بالكينونة السياسية الفلسطينية بكل عناصرها، لا سيما التشريع، صار لزاماً على مؤسسات المجتمع المدني أخذ زمام المبادرة للعب دور ريادي لتعزيز آفاق الحكم الصالح ومبادئ الديمقراطية في مجتمع ما زال يعاني ويناضل من أجل التحرر وبناء دولة على أسس العدالة والقيم الإيجابية.

وبالرغم من عدم قدرة المجلس التشريعي على الانعقاد خلال فترة تنفيذ هذا التقرير، فإنه كان لا بد من توثيق التجربة التشريعية خلال فترة العام والنصف المنصرمة، تتابعاً وتكميلاً لمجموعة التقارير التي تم تنفيذها سابقاً، والتي عمدت إلى رصد حالة التشريع الفلسطيني كجسم نظامي، وكان لا بد أيضاً، من وضع نتائج عملية الرصد بين أيديكم/ن.

وفي النهاية، نتوجه بالشكر لشركائنا في العمل: مؤسسة كونراد أديناور الألمانية وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا الإصدار.

د. ليلي فيضي
المدير التنفيذي

فهرس المحتويات

المقدمة **10**

أولاً: الخلاف على الولاية الزمنية والقانونية (الرئاسة) المجلس التشريعي وهيئة المكتب **12**

ثانياً: عمل المجلس التشريعي في الضفة الغربية **14**
هيكل وآليات العمل البرلماني في الضفة الغربية 14
هيئة ممثلي الكتل والقوائم 15
الاجتماع الدوري العام 16
مجموعات العمل البرلمانية 18
لجان تقصي الحقائق البرلمانية 19
الرقابة على الموازنة العامة 21
العلاقات الدولية للمجلس التشريعي 21

ثالثاً: عمل المجلس التشريعي في قطاع غزة **25**
الأداء التشريعي للمجلس في قطاع غزة 28
الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة 29
منح الثقة للحكومة 29
الرقابة على الموازنة 30
توجيه الأسئلة للوزراء 30
الاستجواب 31
اللجان الدائمة 31
رئاسة اللجان في قطاع غزة 32
أعمال اللجان في قطاع غزة 32
العلاقات الدولية للمجلس التشريعي 34

رابعاً: النتائج والتوصيات **36**

الملاحق **38**

فهرس الجداول

جدول رقم (1):	اجتماعات هيئة ممثلي الكتل البرلمانية في الضفة الغربية	16
جدول رقم (2):	الاجتماعات الدورية للأعضاء	17
جدول رقم (3):	مجموعات العمل البرلمانية واختصاصاتها	18
جدول رقم (4):	نشاطات مجموعات العمل البرلمانية	19
جدول رقم (5):	لجان تقصي الحقائق في الضفة الغربية	20
جدول رقم (6):	اجتماعات لجان تقصي الحقائق في الضفة الغربية	20
جدول رقم (7):	الوفود الزائرة للمجلس التشريعي	22
جدول رقم (8):	مشاركة وفود المجلس التشريعي في الخارج	24
جدول رقم (9):	جلسات المجلس التشريعي حسب نوعها وتاريخ انعقادها	26
جدول رقم (10):	رؤساء اللجان ومقرروها	32
جدول رقم (11):	نشاطات اللجان الدائمة في قطاع غزة	33
جدول رقم (12):	الوفود الزائرة للمجلس التشريعي في قطاع غزة	34
جدول رقم (13):	الزيارات التي قامت بها وفود المجلس التشريعي للخارج	35

ملخص تنفيذي

يأتي هذا التقرير «التقرير الثالث لأداء المجلس التشريعي» استكمالاً لجهود المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح في رصد العمل البرلماني للمجلس التشريعي الثاني. يوثق هذا التقرير مرحلة تاريخية واقعة مابين آب/ أغسطس 2008 - تشرين الأول/ أكتوبر 2009، وهي من مراحل العمل البرلماني المنقسم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ساهم الانقسام الفلسطيني السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في تعميق الانفصال في عمل المجلس التشريعي. فقد شهدت الفترة الواقعة ما بين آب 2008 وتشرين الأول 2009 استمرار تفاقم حالة الانقسام، وفشل جولات الحوار الوطني «الست» في القاهرة برعاية الحكومة المصرية. كما شهدت هذه الفترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009)، ما تسبب في زيادة صعوبة الحياة نتيجة العمليات العسكرية التي استهدفت البنى التحتية للقطاع، إلى جانب الحصار المتواصل عليه منذ عام 2006.

ففي الضفة الغربية، وضع «المجلس التشريعي» آليات عمل مجموعات العمل البرلمانية بتاريخ 2008/6/5، بالإضافة إلى هيئة الكتل البرلمانية والاجتماع الدوري العام (ضمت الهيئات الثلاث في عضويتها جميع الكتل البرلمانية باستثناء كتلة التغيير والإصلاح)، والتي جمعت النواب في الضفة الغربية في مجموعات متخصصة لمتابعة قضايا محددة تتابعها كل مجموعة حسب اختصاصها. لكن أداءها كان ضعيفاً على مستوى التنفيذ. من جهة أخرى، لم يكن للمجلس التشريعي في الضفة الغربية أي دور في عملية سن القوانين، وتمحورت صلاحيته حول مناقشة التقارير ورفع التوصيات غير الملزمة لرئيس السلطة الفلسطينية، الذي أخذ على عاتقه إصدار قرارات بقوانين لتحل محل التشريعات التي يصدرها المجلس التشريعي.

وفي المقابل، استمرت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة «حماس» بقطاع غزة في الاعتماد على نظام توكيلات النواب الأسرى لعقد جلسات المجلس في قطاع غزة. كما تابعت اللجان عقد اجتماعاتها وتقديم التقارير للمجلس، وناقشت العديد من القوانين. وقد نتج عن اجتماعات أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة اتخاذ قرارات وإصدار قوانين تم إنفاذها في حدود قطاع غزة، وعدم اعتمادها وسريانها في الضفة الغربية، لعدم المصادقة عليها من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وامتاز العمل البرلماني في قطاع غزة بشقيه التشريعي والرقابي خلال هذه الفترة بالضعف الشديد، كما كانت ممارسة المجلس آلياته المختلفة للدور الرقابي في الفترة ذاتها محدودة. فقد صدرت خلال هذه الفترة تشريعات محدودة تسري على نطاق محدود (في قطاع غزة)، كما لم تُقَر موازنة للحكومة للعامين 2008 و2009 في الوقت القانوني، ما زاد الأمر تعقيداً، وعمّق الفجوة وعزز الانقسام بين شطري الوطن، وساهم بالدفع نحو تعزيز الانفصال.

إذ تم تشكيل مجلسين مستقلين بعضهما عن بعض لا يعترف أي منهما بقرارات الآخر. وذلك باستخدام مبررات قانونية أو سياسية.

وللوقوف على هذه القضايا، تم تقسيم هذا التقرير إلى أربعة أقسام: **الأول** يحدد طبيعة الخلاف على الولاية الزمنية والقانونية لرئاسة المجلس التشريعي وهيئة المكتب. **والثاني** خُصص للعمل البرلماني الذي تقوم به مجموعات العمل البرلمانية وهيئة الكتل والاجتماع الدوري في الضفة الغربية. **والثالث** يعرض الأداء التشريعي والرقابي للمجلس في قطاع غزة. كما سيتم التطرق في هذا التقرير إلى العلاقات الدولية للمجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الوفود التي شاركت في المؤتمرات أو زيارة البرلمانات الدولية، أو الوفود الزائرة للمجلس التشريعي في الضفة وغزة كلاً على حدة. وفي الختام- **رابعاً**- يعرض التقرير أبرز التوصيات.

الخلاف على الولاية الزمنية والقانونية (لرئاسة) المجلس التشريعي وهيئة المكتب

أعاد الإفراج عن الدكتور عزيز دويك، رئيس المجلس التشريعي في الدورة السنوية الأولى، بتاريخ 2009/6/28 دائرة الصراع إلى المجلس، خاصة بعد إعلان الدويك العودة لمزاولة مهامه كرئيس للمجلس التشريعي. وقد أثار الإعلان عن عودته لممارسة مهامه خلافاً وجدلاً في الساحة الفلسطينية.

تمحور الخلاف حول الولاية الزمنية والقانونية لرئيس المجلس وهيئة المكتب، فقد اعتبرت كتلة فتح البرلمانية أن ولايته الزمنية كرئيس للمجلس قد انتهت، وبالتالي فهو لا يملك صلاحيات دستورية تجعله يحتفظ بمنصبه رئيساً للمجلس بعد أن انتهت فترة ولايته بانتهاء الدورة البرلمانية الأولى التي انتخب فيها، ولم يتم انتخابه رئيساً مرة أخرى مع هيئة مكتب جديدة. أما كتلة التغيير والإصلاح، فترى أن مهام رئاسة المجلس تمتد إلى يوم افتتاح الدورة العادية التالية حسب ما ورد في المادة (4) من النظام الداخلي للمجلس: ".... وتمتد مهمته إلى يوم افتتاح الدورة العادية التالية". وبما إن الدويك كان رئيساً لدورة عادية وتم اختطافه من قبل الاحتلال، وانتهت الدورة الأولى ولم تفتتح دورة عادية تالية، فهو باقٍ إلى يوم افتتاح دورة جديدة حسب نص المادة المذكورة، وذلك بالاستناد إلى أن النظام الداخلي استخدم كلمة تمتد رئاسة المجلس إلى يوم افتتاح دورة برلمانية جديدة، وليس تنتهي بانتهاء الدورة التي انتخب فيها.

ويبدو أن الطرفين لا يرغبان في دفع استحقاقات إعادة العمل البرلماني الفلسطيني. فمن جهة، عودة د.عزيز دويك إلى مكتب رئيس المجلس تمنح حركة حماس منبراً سياسياً وإعلامياً في الضفة الغربية. لكن، من جهة ثانية، فإن عودته على أساس أنه رئيس الدورة السنوية الأولى للمجلس التشريعي الثاني سوف تلغي كافة الإجراءات التي اتخذتها حماس من سن للقوانين وإصدار للقرارات وإنفاذها في قطاع غزة من خلال الاجتماعات التي استندت إلى مبدأ التوكيلات. وبالتالي، فإن عودته على هذا الأساس تفقد الإجراءات التي اتخذها المجلس في قطاع غزة الشرعية والقانونية.

الاستنتاجات والتوصيات

أدى الانقسام السياسي إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي وعدم الانعقاد كبرلمان بكامل أعضائه وموحد منذ منتصف عام 2007. كما طغت المناكفات السياسية على جميع مناحي الحياة البرلمانية، ما عطل ليس فقط العمل البرلماني الفلسطيني، بل مبدأ تمثيل الشعب. كما أن اقتراب انتهاء المدة القانونية للمجلس التشريعي في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير 2010، والنقاش المحتد على الساحة السياسية الفلسطنية المتعلق بوجوب إصدار المرسوم الرئاسي الداعي للانتخابات والمحدد لموعد الانتخابات التشريعية، لا يطرحان فقط مدى شرعية المجلس التشريعي وقانونيته في الفترة المقبلة، بل شرعية النظام السياسي ومؤسساته بأكملها.

تعد الهياكل المستحدثة في الضفة الغربية (الاجتماع العام، ومجموعات العمل البرلمانية، وهيئة الكتل البرلمانية) إحدى الوسائل والأدوات الرقابية التي ابتكرها المجلس للخروج من حالة الشلل. والهدف الأساسي لهذه الهياكل القيام بنوع من الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية ومتابعة هموم المواطنين والإسهام في حل مشاكلهم من خلال تقاريرها وتوصياتها حيال القضايا المعروضة عليها. وعلى الرغم من استجابة مسؤولين في السلطة التنفيذية لدعوات حضور اجتماعات مجموعات العمل البرلمانية والاجتماع العام كرئيس الوزراء ووزير الصحة ووزيرة التربية وغيرهم، فإن السلطة التنفيذية تعاملت مع التوصيات الصادرة عن المجلس بقليل من الاهتمام، لإدراكها (أي السلطة التنفيذية) عجز المجلس عن اتخاذ أي خطوات فاعلة تجاهها كحجب الثقة أو إقرار قانون.

أما في قطاع غزة، فقد استمر المجلس التشريعي بعقد جلساته على أساس توكيل النواب، واستمر بمناقشة القوانين وإصدارها، دون وجود اهتمام فيما يتعلق بالرقابة على السلطة التنفيذية، وذلك باعتبار المجلس مؤسسة داعمة ومساندة لحكومة قطاع غزة في مواجهة الحصار، من جهة، والمناكفة السياسية بين حركتي حماس وفتح والحكومتين في القطاع والضفة، من جهة أخرى. كما تم تغيير رئاسة اللجان بحيث أصبح كافة رؤساء اللجان من حركة حماس سواء بتعيين رؤساء لجان جدد، أم الإبقاء على هذه اللجان كما كانت قبل الانقسام، وذلك لتتمكن اللجان من الاجتماع بناء على دعوة من رؤسائها في قطاع غزة.

لهذا، فإننا نقترح التوصيات المحددة التالية:

- ينبغي على كافة الأطراف السياسية إنهاء حالة الانقسام السياسي لتفعيل مؤسسة المجلس التشريعي وممارسة الواجبات القانونية المنصوص عليها في القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي والقوانين المتعلقة بالعمل البرلماني.
- يتوجب إجراء مراجعة شاملة للمنظومة القانونية الناظمة لعمل المجلس التشريعي وتطويرها، سواء أكان ذلك من خلال إصدار قانون السلطة التشريعية أم اللوائح اللازمة لعمل المجلس التشريعي، وذلك لتجنيب المجلس التشريعي في المستقبل حالة الاستعصاء التشريعي.
- استمرار إصدار قوانين وقرارات بقوانين في قطاع غزة والضفة الغربية، كلاً على حدة، يعزز الانقسام ليس فقط السياسي، بل القانوني، أيضاً، وذلك بتطبيق قواعد مختلفة وخضوع المواطنين لطائفتين من القوانين، ناهيك عن الاختلاف في النظم القانونية المعمول بها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والناظمة لعمل مؤسسات السلطة الفلسطينية فيهما بسبب سيطرة دول مختلفة على كل منهما ما قبل العام 1994.

- يتوجب مراجعة كافة الأعمال والقوانين الصادرة عن المجلس التشريعي بشقيه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبيان مدى تأثيرها على البنى الاجتماعية والاقتصادية الفلسطنية، خاصة في ظل إصدار قوانين لها أبعاد اجتماعية مستقبلية على المجتمع الفلسطيني.
- ينبغي تفعيل الدور الرقابي على الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمنع تغول السلطة التنفيذية في ممارسة عملها، ما يزيد من حالة قمع الحريات. وفي الوقت نفسه، ينبغي على أعضاء المجلس التشريعي اعتبار أنفسهم ممثلي الأمة لا فصيلاً سياسياً أو دائرة انتخابية ضيقة.
- ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني زيادة التأثير في أعمال المجلس التشريعي، خاصة أن دور مؤسسات المجتمع المدني تراجع خلال حالة الانقسام، سواء أكان ذلك في المشاركة في اجتماعات المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أم في الضغط لإنهاء حالة الانقسام في المجلس التشريعي، ما يدعو إلى المطالبة أثناء مراجعة منظومة العمل البرلماني الفلسطيني بوجود نصوص قانونية توجب على المجلس التشريعي ولجانه الطلب من مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها بيوت خبرة في المجالات كافة، تقديم المشورة والمشاركة في الاجتماعات.

مقدمة:

يشكل هذا التقرير استكمالاً لجهود مؤسسة «مفتاح» في رصد العمل البرلماني للمجلس التشريعي الثاني. ويعد هذا التقرير (التقرير الثالث لأداء المجلس التشريعي) توثيقاً للمرحلة الواقعة ما بين آب/ أغسطس 2008 - تشرين الأول/ أكتوبر 2009، وهي من مراحل العمل البرلماني المنقسم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد ساهم الانقسام الفلسطيني السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بتعميق الانفصال في عمل المجلس التشريعي. فقد شهدت الفترة الواقعة ما بين آب 2008 وتشرين الأول 2009 استمرار تفاقم حالة الانقسام، وفشل جولات الحوار الوطني «الست» في القاهرة برعاية الحكومة المصرية. كما شهدت هذه الفترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009)، ما تسبب في زيادة صعوبة الحياة نتيجة العمليات العسكرية التي استهدفت البنى التحتية للقطاع، بالإضافة إلى تدمير جزء من مقر المجلس التشريعي خلال الحرب على غزة نهاية عام 2008 مما أدى إلى عدم القدرة على عقد الجلسات في مقر المجلس، إضافة إلى الحصار المتواصل عليه منذ عام 2006.

ففي الضفة الغربية، وضع «المجلس التشريعي» آليات عمل مجموعات العمل البرلمانية بتاريخ 2008/6/5، بالإضافة إلى هيئة الكتل البرلمانية والاجتماع الدوري العام (ضمت الهيئات الثلاث في عضويتها جميع الكتل البرلمانية باستثناء كتلة التغيير والإصلاح)، والتي جمعت النواب في الضفة الغربية في مجموعات متخصصة لمتابعة قضايا محددة تتابعها كل مجموعة حسب اختصاصها. لكن أداءها كان ضعيفاً على مستوى التنفيذ. من جهة أخرى، لم يكن للمجلس التشريعي في الضفة الغربية أي دور في عملية سن القوانين، وتمحورت صلاحيته في مناقشة التقارير ورفع التوصيات غير الملزمة لرئيس السلطة الفلسطينية، الذي أخذ على عاتقه إصدار قرارات بقوانين لتحل محل التشريعات التي يصدرها المجلس التشريعي.

وفي المقابل، استمرت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس بقطاع غزة في الاعتماد على نظام توكيلات النواب الأسرى لعقد جلسات المجلس في قطاع غزة. كما تابعت اللجان عقد اجتماعاتها وتقديم التقارير للمجلس، وناقشت العديد من القوانين. وقد نتج عن اجتماعات أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة اتخاذ قرارات وإصدار قوانين تم إنفاذها في حدود قطاع غزة، وعدم اعتمادها وسريانها في الضفة الغربية، لعدم المصادقة عليها من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وامتاز العمل البرلماني في قطاع غزة بشقيه التشريعي والرقابي خلال هذه الفترة بالضعف الشديد. كما كانت ممارسة المجلس لآلياته المختلفة للدور الرقابي في الفترة ذاتها محدودة. فقد صدرت خلال هذه الفترة تشريعات محدودة تسري على نطاق محدود (في قطاع غزة)، كما لم تُقَر موازنة للحكومة للعامين 2008 و2009 في الوقت القانوني، ما زاد الأمر تعقيداً وعمّق الفجوة وعزز الانقسام بين شطري الوطن، وساهم بالدفع نحو تعزيز الانفصال، إذ تم تشكيل مجلسين مستقلين بعضهما عن بعض، لا يعترف أي منهما بقرارات الآخر، وذلك باستخدام مبررات قانونية أو سياسية.

للوقوف على هذه القضايا، تم تقسيم هذا التقرير إلى أربعة أقسام: **الأول** يحدد طبيعة الخلاف على الولاية الزمنية والقانونية لرئاسة المجلس التشريعي وهيئة المكتب. **والثاني** خُصص للعمل البرلماني الذي تقوم به مجموعات العمل البرلمانية وهيئة الكتل والاجتماع الدوري في الضفة الغربية. **والثالث** يعرض الأداء التشريعي والرقابي للمجلس في قطاع غزة. كما سيتم التطرق في هذا التقرير إلى العلاقات الدولية للمجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الوفود التي شاركت في المؤتمرات أو زيارة البرلمانات الدولية، أو الوفود الزائرة للمجلس التشريعي في الضفة وغزة كلاً على حدة. وفي الختام- **رابعاً**- يعرض التقرير أبرز التوصيات.

يود الباحثان الإعراب عن شكرهما لأمين عام المجلس التشريعي وطواقم الأمانة العامة في المجلس لتقديمهم التسهيلات والمعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

أولاً: الخلاف على الولاية الزمنية والقانونية (لرئاسة) المجلس التشريعي وهيئة المكتب

أدى الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تموز/ يوليو 2007 إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي، نتيجة الصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس، وشل قدرته على ممارسة دوره التشريعي والرقابي في الحياة السياسية.

لقد أعاد الإفراج عن الدكتور عزيز دويك، رئيس المجلس التشريعي في الدورة السنوية الأولى، بتاريخ 2009/6/28 دائرة الصراع إلى المجلس، خاصة بعد إعلان الدويك العودة لمزاولة مهامه رئيساً للمجلس التشريعي. وقد أثار الإعلان عن عودته لممارسة مهامه خلافاً وجدلاً في الساحة الفلسطينية.

تمحور الخلاف حول الولاية الزمنية والقانونية لرئيس المجلس وهيئة المكتب، فقد اعتبرت كتلة فتح البرلمانية أن ولايته الزمنية كرئيس للمجلس قد انتهت، وبالتالي فهو لا يملك صلاحيات دستورية تجعله يحتفظ بمنصبه رئيساً للمجلس بعد أن انتهت فترة ولايته بانتهاء الدورة البرلمانية الأولى التي انتخب فيها، ولم يتم انتخابه رئيساً مرة أخرى مع هيئة مكتب جديدة. كما أن الإبقاء والحفاظ على تسميته رئيساً للمجلس، على الرغم من زوال الصفة، تم بسبب دوافع أدبية ووطنية كونه يقبع في سجون الاحتلال ولاستغلال هذه الصفة في المحافل الدولية، وهذا ما ينطبق، أيضاً، على هيئة المكتب.

أما كتلة التغيير والإصلاح، فترى أن مهام رئاسة المجلس تمتد إلى يوم افتتاح الدورة العادية التالية حسب ما ورد في المادة (4) من النظام الداخلي للمجلس: "..... وتمتد مهمته إلى يوم افتتاح الدورة العادية التالية". وبما إن الدويك كان رئيساً لدورة عادية وتم اختطافه من قبل الاحتلال، وانتهت الدورة الأولى ولم تفتتح دورة عادية تالية، فهو باقٍ إلى يوم افتتاح دورة جديدة حسب نص المادة المذكورة، وذلك بالاستناد إلى أن النظام الداخلي استخدم كلمة تمتد رئاسة المجلس إلى يوم افتتاح دورة برلمانية جديدة، وليس تنتهي بانتهاء الدورة التي انتخب فيها.

غير أن كتلة فتح البرلمانية ترى أن هيئة المكتب في كل دورة برلمانية تنتهي صفتها وولايتها، وتتجرد من الصلاحيات التي تتمتع بها بانتهاء اليوم الأخير من الدورة البرلمانية، ولا تمتد إلى حين انتخاب هيئة المكتب في الدورة التي تليها. ويستدلون في رأيهم على أنه يترأس الجلسة الافتتاحية في كل دورة هيئة مكتب مؤقتة، حيث يشغل كرسي الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين سناً، ويتولى أعمال السكرتارية أصغر الأعضاء

سناً، وذلك إلى حين انتخاب هيئة المكتب للدورة البرلمانية.[1] ولو كانت هيئة المكتب السابقة تمتد صفتها وصلاحياتها إلى حين انتخاب هيئة المكتب التي تليها، لما كانت هناك حاجة لأن ينص النظام الداخلي على إدارة الجلسة الأولى من الدورة البرلمانية من قبل هيئة مكتب مؤقتة.

وما يزال الخلاف دائراً حول رئاسة المجلس وهيئة المكتب وانتهاء صلاحيتهما القانونية والزمنية نتيجة لما يواجهه المجلس من أزمة سياسية، وتتسلح الكتلتان الكبريان (فتح وحماس) ببعض النصوص القانونية من القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس، حيث يفسر كل طرف مواده حسب مصالحه.

ويبدو أن الطرفين لا يرغبان في دفع استحقاقات إعادة العمل البرلماني الفلسطيني. فمن جهة، عودة د.عزيز دويك إلى مكتب رئيس المجلس تمنح حركة حماس منبراً سياسياً وإعلامياً في الضفة الغربية. لكن، من جهة ثانية، فإن عودته على أساس أنه رئيس الدورة السنوية الأولى للمجلس التشريعي الثاني سوف تلغي كافة الإجراءات التي اتخذتها حماس من سن للقوانين وإصدار للقرارات وإنفاذها في قطاع غزة من خلال الاجتماعات التي استندت إلى مبدأ التوكيلات. وبالتالي، فإن عودته على هذا الأساس تفقد الإجراءات التي اتخذها المجلس في قطاع غزة الشرعية والقانونية.

مع اقتراب نهاية ولاية المجلس التشريعي في بداية عام 2010، وفي ظل غياب الرغبة لدى الطرفين في التوصل إلى حلول لإنهاء حالة الانقسام، فإن الاستحقاق الدستوري المتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية سيكون محور الصراع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، في الوقت الذي يشكل فيه المجلس التشريعي الجهة الأفضل التي قد تلعب دوراً حاسماً باتجاه المصالحة الوطنية الفلسطينية. ولكن، في حال عدم التوصل إلى اتفاق بين حركتي فتح وحماس في الحوار الجاري في القاهرة فإن مدة المجلس التشريعي ستنتهي، ما يفقد النظام السياسي الفلسطيني مبدأ المشروعية. وبانتهاء مدة ولاية رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني ستزداد حدة الصراع حول شرعية النظام السياسي ومؤسساته بأكملها.

[1] ورقة غير منشورة صادرة عن الأمانة العامة للمجلس التشريعي في رام الله.

ثانياً: عمل المجلس التشريعي في الضفة الغربية

استمر المجلس التشريعي في عقد الاجتماعات من خلال هيئة الكتل البرلمانية والاجتماع الدوري العام، بالإضافة إلى مجموعات العمل البرلمانية. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير حالة من المد والجزر في عمل هذه المجموعات، ما يظهر أن هناك حراكاً قوياً خلال فترة بعينها ثم سكوناً في فترة أخرى، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال متابعة الاجتماعات (انظر الملحق رقم 1). ويبدو أن السبب الرئيسي لذلك يعود إلى التطورات السياسية وحالة الانقسام التي تشهدها الأراضي الفلسطينية.

ينعكس نشاط مجموعات العمل على نشاط هيئة الكتل البرلمانية والاجتماع الدوري العام، وذلك من خلال التقارير التي تقدمها هذه المجموعات لكليهما. فقد عملت المجموعات على متابعة العديد من القضايا المهمة، وأعدت عدداً من التقارير والتوصيات المتعلقة بها للاجتماع الدوري.

برز دورهيئة الكتل البرلمانية بمساهمتها في حل بعض القضايا النقابية ذات التأثير المجتمعي كحل مشكلة إضراب الجامعات، إذ ساهمت في دفع الأطراف للتوصل إلى حل لوقفه. كما تم تشكيل أربع لجان تقصي حقائق برلمانية لمتابعة بعض القضايا الملحة التي تمس حياة المواطن العادي.

هيكل العمل البرلماني في الضفة الغربية وآلياته [2]

قرر ممثلو الكتل البرلمانية المجتمعون (ما عدا كتلة التغيير والإصلاح) في 2008/6/5، بمبادرة من الأمانة العامة للمجلس، إعادة تفعيل دور أعضاء المجلس التشريعي استناداً إلى المادة 56 من القانون الأساسي، والمادة 10 من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم 10 لسنة 2004، اللتين أشارتا إلى حق كل عضو في المجلس التشريعي في التقدم إلى السلطة التنفيذية بكل الطلبات الضرورية والمشروعة لتمكينه من ممارسة مهامه النيابية، إلى جانب عدد من الآليات والأدوات التي أتاحها النظام الداخلي للمجلس لأعضائه من ممارسة مهامهم كأعضاء في البرلمان مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرقابة من قبل مجموعات العمل لا ترقى إلى الرقابة البرلمانية المعروفة، وأن رقابة التشريع لا تمثل تشريعاً صادراً عن المجلس التشريعي.

استندت مجموعات العمل البرلمانية إلى الأسس التالية:[3]

[2] المصدر السابق.
[3] آلية عمل مجموعات العمل في المجلس، وثيقة غير منشورة.

1. من الناحية القانونية: الاستفادة من النصوص القانونية في كلٍّ من: القانون الأساسي والنظام الداخلي وقانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي، التي تمنح عضو المجلس القيام بعدد من الأعمال والمهام للرقابة على السلطة التنفيذية في ممارسة مهامها في المجال الإداري أو التنفيذي أو التشريعي.
2. عدم اعتبار أعمال مجموعات العمل من قبيل العمل الذي تقوم به اللجان الدائمة في المجلس التشريعي. فعند بحث مجموعة عمل معينة مشروع قانون تنوي السلطة التنفيذية إقراره لا تعتبر تلك المجموعة في ذلك العمل من قبيل نشاط إحدى اللجان الدائمة في المجلس التشريعي، وإنما من قبيل نشاط أعضاء المجلس التشريعي في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، أي لا يعتبر رأي تلك المجموعة بمثابة عمل تشريعي للسلطة التشريعية.
3. عدم المساس بوحدة المجلس التشريعي وعدم تعزيز الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تسيير المجلس التشريعي في الضفة الغربية على خلاف النصوص القانونية.
4. رغبة أعضاء المجلس بتفعيل دورهم في خدمة أبناء شعبهم، خصوصاً في الوقت الذي لا توجد فيه رقابة من المجلس التشريعي كمؤسسة عامة للأعمال والإجراءات التي تقوم بها السلطة التنفيذية، وما تسوقه تلك الإجراءات من أثر على حقوق المواطن الفلسطيني.

شُكلت في المجلس التشريعي ثلاثة هياكل تقوم بالدور الرقابي والتشريعي، وهي على النحو التالي:

1. هيئة ممثلي الكتل والقوائم:

تتشكل من ممثل عن كل كتلة برلمانية أو قائمة انتخابية إلى جانب أعضاء مستقلين، يضاف إليها الأمين العام للمجلس بصفته الوظيفية، ولا يجوز الجمع بين عضوية الهيئة البرلمانية وعضوية مجموعات العمل، مع حق أعضاء الهيئة المشاركة في أعمال مجموعات العمل. وتعتبر هذه الهيئة المرجعية لمجموعات العمل البرلمانية. ويكون اجتماع الهيئة صحيحاً بحضور الأكثرية المطلقة من أعضائها. وتصدر قرارات وتوصيات الهيئة بالتوافق، وإذا تعذر ذلك فبالأغلبية المطلقة للأعضاء، وتنعقد الهيئة في اجتماعات دورية تحدد بيومي الخميس الثاني والرابع من كل شهر، إلا إذا اقتضت الحاجة غير ذلك.

كما تتولى هيئة ممثلي الكتل والقوائم مناقشة ما يرفع لها من تقارير وتوصيات من مجموعات العمل، وتتابع تنفيذ تلك التوصيات خارج إطار السلطة التشريعية، سواء لدى السلطة التنفيذية أو القضائية.

وقد عقدت هيئة الكتل البرلمانية خمسة عشر اجتماعاً لمناقشة القضايا المدرجة على جدول أعمالها، ورفعت التوصيات للسلطة التنفيذية، وشكلت العديد من اللجان الخاصة لمتابعة بعض القضايا.

جدول رقم (1): اجتماعات هيئة ممثلي الكتل والقوائم البرلمانية

م	التاريخ	موضوع الاجتماع
1	2008/7/10	الاستماع لمحافظ سلطة النقد حول خطة واستراتيجية سلطة النقد.
2	2008/7/17	استكمال خطة تطوير وإصلاح المجلس ومقترح الأمانة العامة حول بدل نفقات مجموعة العمل.
3	2008/7/22	الاستماع إلى تقرير رئيس الوزراء حول أعمال الحكومة وبرامجها وخططها الراهنة والمستقبلية.
4	2008/7/31	مناقشة توصيات مجموعات العمل البرلمانية وخطة تطوير وإصلاح المجلس.
5	2008/7/31	مناقشة: توصيات مجموعات العمل حول التطورات في قطاع غزة، وموضوع وفاة الأطفال الخدج في حاضنة مستشفى رام الله، وخطة تطوير وإصلاح المجلس.
6	2008/8/27	مناقشة مسألة تشكيل خلية أزمة لمتابعة الأوضاع في غزة، بناء على توصية الاجتماع الدوري.
7	2008/9/10	الزيارات والوفود.
8	2008/11/20	لقاء مع ممثلي نقابة العاملين في الجامعات وممثلي الحكومة ومجلس التعليم العالي.
9	2008/11/22	لقاء مع ممثلي نقابة العاملين في الجامعات ومجلس التعليم العالي.
10	2008/11/23	لقاء مع نقابات العاملين في الجامعات وممثلي التعليم العالي.
11	2009/01/10	اجتماع لمناقشة الحريات العامة في الأراضي الفلسطينية.
12	2009/02/09	اجتماع لبحث قضية وفاة محمد الحاج في سجن الأمن الوقائي.
13	2009/02/11	مناقشة الإجراءات التي تقوم بها حكومة حماس في غزة.
14	2009/2/22	اجتماع اللجنة الخاصة الممثلة بهيئة الكتل بوفاة محمد الحاج في سجن الأمن الوقائي.
15	2009/04/15	متابعة الإجراءات الإسرائيلية في القدس من عمليات هدم للبيوت وتهويد للمدينة.

2. الاجتماع الدوري العام:

يتشكل من جميع أعضاء المجلس، بصرف النظر عن الكتلة أو القائمة الانتخابية التي ينتمي لها، ويحيل الاجتماع الدوري العام إلى ممثلي الكتل المواضيع والقضايا، كما يحيلها إلى مجموعات العمل، كلاً وفق دورها واهتماماتها. كما يناقش الاجتماع الدوري العام تقارير وتوصيات مجموعات العمل ويقرها.

ويحق للكتل البرلمانية والاجتماع الدوري ومجموعات العمل البرلمانية طلب الاجتماع مع أي من أعضاء

الحكومة، أو رؤساء الهيئات العامة في الدولة، أو أي قائد من قادة الأجهزة الأمنية، لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام.

عقد الاجتماع الدوري العام أربعة عشر اجتماعاً، ناقش خلالها تقارير مجموعات العمل البرلمانية المقدمة إليه. كما ناقش الاجتماع الدوري علاقات المجلس الخارجية من خلال تقارير الوفود الفلسطينية التي شاركت في الاجتماعات الدولية. الجدول التالي يوضح الموضوعات التي ناقشها الاجتماع الدوري العام:

جدول رقم (2): الاجتماعات الدورية للأعضاء

م	تاريخ الاجتماع	موضوع الاجتماع
1	2008/6/5	اجتماع تمهيدي لمناقشة وإيجاد آلية لتفعيل عمل نواب المجلس.
2	2008/6/19	استكمال نقاش وإقرار تشكيل مجموعات العمل وآليات عملها.
3	2008/7/3	الاستماع إلى تقارير منسقي مجموعات العمل.
4	2008/7/24	• تقرير مجموعة الداخلية والأمن حول الاستراحة وإدارة المعابر. • الاجتماع مع رئيس مجلس القضاء الأعلى.
5	2008/8/6	المستجدات الأخيرة في قطاع غزة، ووضع استراتيجية عمل.
6	2008/8/20	مناقشة تقرير حول مخصصات الكنتين، وتقرير حول زيارات ميدانية لشمال غرب القدس وجنوبها، وتقرير حول مستحقات أسر الشهداء، وموضوع المنح الدراسية للطلاب الأوائل في التوجيهي، وموضوع قرار وزارة التربية الخاص بمعدل القبول في جامعات الوطن والخارج.
7	2008/9/3	مناقشة مواضيع الأغذية الفاسدة، وجوازات السفر الدبلوماسية (الـ VIP)، واعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين، وإضراب موظفي قطاعي التعليم والصحة في غزة.
8	2008/9/24	تقرير مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي حول الموازنة العامة للسلطة الوطنية للسنة المالية 2008.
9	2008/10/22	• عرض التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية. • تفعيل مشاركة أعضاء المجموعات البرلمانية في أعمال المجموعات. • قبول فلسطين في عضوية الاتحاد الدولي.
10	2008/12/24	• تقرير عمل مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي حول مشروع الموازنة العامة. • تقرير الأمين العام حول أعمال الوفد في الاتحاد البرلماني الدولي.
11	2009/2/11	لقاء مع عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى، ليقدم مشاريع القرارات بالقوانين القضائية إلى المجلس التشريعي.
12	2009/3/11	قضية العلاج في الخارج، ومشاريع القوانين القضائية.
13	2009/4/15	تصعيد الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس.
14	2009/5/6	استلام التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية.

3. مجموعات العمل البرلمانية:

تشكلت مجموعات العمل من قبل هيئة ممثلي الكتل البرلمانية، وضم في عضويتها عدداً من النواب، بحيث لا يقل عن 5 أعضاء في كل مجموعة، مع حق النائب في المشاركة في عدد من المجموعات على أن لا يتجاوز ثلاث مجموعات. ويتم اختيار منسق لكل مجموعة من بين أعضائها. وتقوم مجموعات العمل بمناقشة القضايا ذات الاهتمام، وتعد تقارير بشأنها وتُرفع للاجتماع الدوري العام لاعتمادها.
يكون الاجتماع قانونياً بحضور الأكثرية المطلقة لعدد أعضاء المجموعة، وتكون القرارات بالإجماع، وإن لم يكن فبالأغلبية المطلقة. لكن، نتيجةً لعدم اكتمال النصاب في كثير من الاجتماعات، وإحجام الكثير من نواب المجلس عن حضور اجتماعات مجموعات العمل، تقرر أن تعقد المجموعات اجتماعاتها بمن حضر.

ففي مجال الرقابة، يحق لأي مجموعة من خلال منسقها أو من خلال الأمانة العامة الطلب من أي وزير أو مسؤول أي إيضاحات أو معلومات خاصة بالقضايا المطروحة، أو طلب تزويدها بأي معلومات أو وثائق ذات علاقة بالموضوع قيد البحث. وكذلك يحق لأي مجموعة عمل الطلب من أي وزير حضور جلساتها.

أما في المجال التشريعي لمجموعات العمل، فيتم النظر في مشاريع القوانين التي تعرض عليها، سواء أكانت مقدمة من الرئاسة أم من السلطات الأخرى، ولا يعد أخذ رأي مجموعات العمل، كلاً حسب اختصاصها، في مشروع القانون المنوي إصداره بقرار رئاسي وموافقة تلك المجموعة أو وضعها ملاحظات عليه بمثابة صدور القانون من السلطة التشريعية، وإنما يبقى صادراً من السلطة التنفيذية.

جدول رقم (3): مجموعات العمل البرلمانية واختصاصاتها

م	اسم المجموعة	اختصاص المجموعة	منسق المجموعة
1	مجموعة العمل الخاصة بالشأن الاقتصادي والمالي	متابعة قضايا الاستثمارات والمشاريع والمنح والمساعدات الخارجية وموازنة السلطة وغيرها من القضايا المالية والتقارير المالية للسلطة التنفيذية، إلى جانب مناقشة التشريعات ذات العلاقة بالشأن المالي، سواء تلك الصادرة عن الحكومة أو تلك الصادرة بموجب قرارات بقوانين.	د. أحمد أبو هولي
2	مجموعة متابعة الخدمات العامة	تتابع الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها من الخدمات العامة، إلى جانب التشريعات المتعلقة بتلك الخدمات.	د. رضوان الأخرس
3	مجموعة متابعة القضايا الاجتماعية	يدخل ضمن عمل هذه المجموعة قضايا العمل والعمال والبطالة والفقر والمساعدات الاجتماعية والتأمينات الصحية وغيرها. ويضاف إلى ذلك التشريعات ذات العلاقة بتلك القضايا، خصوصاً القرارات بقوانين.	مهيب سلامة

4	مجموعة متابعة الشؤون الداخلية والحكم المحلي	متابعة السياسات والخطط الأمنية وبرامج الإصلاح والتطوير وقضايا الحكم المحلي، إضافة إلى التشريعات المتعلقة بتلك القضايا.	أكرم الهيموني[4]
5	مجموعة قضايا الرأي العام والحريات والمجتمع المدني	تهتم هذه المجموعة بقضايا الرأي العام، مثل: ارتفاع الأسعار والسلع الفاسدة ومراجعة التقارير المتعلقة بالحقوق والحريات العامة، إضافة إلى التشريعات ذات العلاقة بقضايا الرأي العام.	ربيحة ذياب[5]
6	مجموعة القدس ومقاومة الاستيطان والجدار	تهتم بكل ما يتعلق بالقدس والجدار الفاصل والاستيطان، وتتابع كل ما يتخذ بشأن تلك القضايا المهمة، ودعم كل ما يؤدي إلى تعزيزها.	وليد عساف

استمرت مجموعات العمل البرلمانية في أداء مهامها ومتابعة القضايا المحالة إليها. ووفقاً لتوثيق إدارة حفظ السجلات في الأمانة العامة للمجلس التشريعي، فقد عقدت مجموعات العمل المختلفة اثنين وثلاثين اجتماعاً، وأصدرت سبعة تقارير، وقامت بثماني زيارات ميدانية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

جدول رقم (4): نشاطات مجموعات العمل البرلمانية

م	المجموعة	الاجتماعات	جلسات الاستماع	الزيارات الميدانية	التقارير	ورش عمل
1	الداخلية والحكم المحلي	1	-	1	1	-
2	القدس والأراضي والاستيطان	1	2	1	1	-
3	الشأن المالي والاقتصادي	5	3	-	2	-
4	الخدمات العامة	5	2	3	1	-
5	القضايا الاجتماعية	3	4	3	1	1
6	الرأي العام والحريات	6	-	-	1	-
	المجموع	21	11	8	7	1

لجان تقصي الحقائق البرلمانية:

شكل المجلس في الضفة الغربية أربع لجان لتقصي الحقائق في موضوعات مختلفة. يشار إلى أن عمل لجان تقصي الحقائق وتوصياتها غير ملزم بالمعنى القانوني، بل له أبعاد أخلاقية، خاصة في ظل الانقسام السياسي وعدم انعقاد المجلس بهيئته العامة صاحبة الولاية في موضوع الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. الجدول التالي يظهر لجان تقصي الحقائق وتاريخ تشكيلها ورئاستها.

[4] أصبح منصب منسق المجموعة شاغراً إثر وفاة النائب أكرم الهيموني بتاريخ 2009/3/6.
[5] أصبح منصب منسق المجموعة شاغراً إثر تولي النائب ربيحة ذياب منصب وزيرة شؤون المرأة في الحكومة الثالثة عشرة.

جدول رقم (5): لجان تقصي الحقائق في الضفة الغربية

م	اللجنة	جهة تشكيل اللجنة	تاريخ التشكيل	رئيس اللجنة
1	لجنة تقصي الحقائق البرلمانية بقضية وفاة الأطفال الخدج في مستشفى رام الله الحكومي	مجموعة الخدمات العامة	2008/7/31	جمال أبو الرب
2	اللجنة الخاصة بدراسة رزمة القوانين القضائية	بتكليف من الاجتماع الدوري العام	2009/2/11	وليد عساف
3	لجنة تقصي الحقائق الخاصة باختلاس أموال من حساب وزارة الأسرى	مجموعة الخدمات الاجتماعية	2009/11/24	عيسى قراقع
4	لجنة تقصي الحقائق حول وفاة المواطن محمد الحاج في سجن الأمن الوقائي بجنين	مجموعة العمل البرلمانية الخاصة بالحريات العامة	2009/2/10	ربيحة ذياب

عقدت لجان تقصي الحقائق ستة وعشرين اجتماعاً، منها ست عشرة جلسة استماع، وقامت بأربع زيارات ميدانية، فيما لم تقدم سوى لجنتين تقاريرهما إلى الاجتماع الدوري العام.

جدول رقم(6): اجتماعات لجان تقصي الحقائق في الضفة الغربية

م	اللجنة	اجتماعات	جلسات استماع	زيارات ميدانية	تقارير
1	لجنة تقصي الحقائق البرلمانية بقضية وفاة الأطفال الخدج	2	1	1	-
2	اللجنة الخاصة بدراسة رزمة القوانين القضائية	4	6	1	2
3	لجنة تقصي الحقائق الخاصة باختلاس أموال من حساب وزارة الأسرى	2	8	-	1
4	لجنة تقصي الحقائق حول وفاة المواطن محمد الحاج في سجن الأمن الوقائي	2	1	2	-
	المجموع	10	16	4	3

الرقابة على الموازنة العامة:

بدأت مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي اجتماعاتها لمناقشة القضايا التي تدخل ضمن اختصاصاتها، وعقدت عدة اجتماعات لمناقشة مشروع موازنة 2008، وأعدت تقريراً يعتمد على مناقشات وملاحظات أعضائها. فقد تضمن التقرير إحدى عشرة توصية للحكومة لأخذها بعين الاعتبار عند إعداد الموازنة للسنة المالية 2009، خاصة قيمة فاتورة الرواتب وعدم احتواء التوسع السريع فيها، وارتفاع النفقات التشغيلية بما لا ينسجم ومبادئ كبح جماح الإنفاق العام والحد من نمو العجز الجاري.[6] لكن الحكومة لم تتعاط مع توصيات المجموعة، ولم تقم بالرد السلبي أو الإيجابي، خاصة أن مجموعات العمل البرلمانية لا تمتلك الصلاحية لرفض الموازنة أو إقرارها في ظل عدم انعقاد جلسات المجلس صاحبة الاختصاص في مناقشة الموازنة العامة وإقرارها أو رفضها.

كما أن الحكومة لم تقدم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009 في الموعد الدستوري، وقد عقدت مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي اجتماعاً بتاريخ 2008/12/17 لمناقشة انتهاء الفترة القانونية لتقديم مشروع الموازنة، وخلصت المجموعة إلى استمرار الحكومة في الخرق الدستوري والقانوني الخاص بموعد تقديم الموازنة العامة للسنة المالية 2009 على غرار مثيلاتها في السنوات المالية الماضية.[7]

العلاقات الدولية للمجلس التشريعي:

يوفر التعاون البرلماني الدولي ساحة جديدة لعمل البرلمان، خاصة مع ازدياد مشاركة البرلمانات في الشؤون الدولية، سواء أكان ذلك من خلال المصادقة على المعاهدات التي تعقدها الحكومات أم المشاركة في التعاون الدولي أم التعاون متعدد الأطراف، وكذلك من خلال التعاون الدولي والمتمثل بالدبلوماسية البرلمانية والتبادل البرلماني والمساعدات الفنية.

تمثل العلاقات الدولية البرلمانية بالنسبة للمجلس التشريعي أهمية خاصة فيما يتعلق بالتضامن البرلماني الدولي مع الشعب الفلسطيني، بشكل عام، وكذلك فيما يتعلق بالاعتراف الدولي بالمجلس التشريعي في الضفة الغربية في ظل حالة الانقسام.

خلال الفترة التي يرصدها التقرير، استقبل المجلس التشريعي في مقره بمدينة رام الله اثنين وأربعين وفداً برلمانياً وتضامنياً بهدف التعرف والاطلاع على الأوضاع السياسية في فلسطين فيما يتعلق بعملية السلام أو حالة الانقسام.

[6] تقرير مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008.
[7] تقرير مقدم من مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي حول انقضاء الموعد الدستوري والقانوني لتقديم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009، بتاريخ 2008/12/30.

جدول رقم (7): الوفود الزائرة للمجلس التشريعي

الرقم	التاريخ	الوفد الزائر
1	2008/8/3	رئيس كتلة مقاطعة كيبك في مجلس العموم الكندي.
2	2008/8/7	وفد تضامني دنماركي.
3	2008/8/10	وفد شبابي تضامني أوروبي من كل من: فرنسا وإسبانيا وإيطاليا.
4	2008/08/14	ناتي مائير، عضو لجنة حقوق الإنسان والأديان والأقليات في البرلمان الروماني.
5	2008/8/23	وفد إيطالي من مقاطعة فيرونا.
6	2008/08/26	وفد إسباني ضم نواباً ورؤساء بلديات ورؤساء نقابات وجمعيات.
7	2008/9/9	وفد برلماني من مجلس العموم البريطاني.
8	2008/9/10	وفد برلماني من مجلس العموم البريطاني.
9	2008/9/24	الممثل البولندي لدى السلطة الفلسطينية.
10	2008/10/7	الممثل الأسترالي لدى السلطة الفلسطينية.
11	2008/10/16	وفد إسباني مكون من أعضاء بلديات وحكومات محلية.
12	2008/11/2	السيد كرياكوس ترياتيفيليدس، موفد مجموعة العلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني في البرلمان الأوروبي.
13	2008/11/03	وفد برلماني أسترالي.
14	2008/11/4	رئيس اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.
15	2008/11/05	وفد برلماني مكسيكي.
16	2008/11/20	وفد أرجنتيني يضم نواباً ووزراء سابقين وأساتذة جامعات.
17	2008/12/2	رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفلسطينية الأرجنتينية في البرلمان الأرجنتيني.
18	2009/01/06	وفد برلماني يوناني برئاسة أليكا بباريجا، رئيسة الحزب الشيوعي اليوناني.
19	2009/1/13	وفد برلماني قبرصي.
20	2009/1/28	وفد فرنسي برئاسة السيد جون فرنسوا بونسي، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي.
21	2009/02/01	فيرا نكوليدو، نائب رئيس البرلمان اليوناني عن الحزب الشيوعي والوفد المرافق لها.
22	2009/2/7	وفد برلماني برئاسة برنارد أسوير، رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية.
23	2009/2/11	وفد من مجموعة العلاقات الخارجية في البرلمان الأوروبي.
24	2009/2/21	وفد برلماني يوناني برئاسة نائب البرلمان عن الحزب الشيوعي.
25	2009/02/24	رئيس البرلمان الأوروبي هانز غيرت بوتيرينغ.
26	2009/02/28	وفد هولندي.
27	2009/2/28	وفد برلماني أوروبي برئاسة لويزا مورغانتيني، نائب رئيس البرلمان الأوروبي.

28	2009/03/05	وفد برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني الأوروبي «ثيو بن جوريراب».
29	2009/03/16	«أليس ارستون»، رئيس كتلة حزب اليسار في البرلمان السويدي.
30	2009/03/23	مجموعة من الأساتذة والطلبة النرويجيين.
31	2009/03/24	السيدة «انغيبورغ سشوارز»، مسؤولة لجنة حقوق البرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي (IPU).
32	2009/04/15	وفد شبابي يضم نشطاء سياسيين وإعلاميين من مؤسسات أوروبية أهلية مختلفة.
33	2009/04/21	وفد فرنسي من حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني في فرنسا.
34	2009/5/5	وفد منتدى ساو باولو.
35	2009/05/20	وفد يمثل الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية برئاسة رودي ساليس.
36	2009/05/28	وفد من البرلمانيين وناشطي جمعيات حقوق الإنسان الإسبانية.
37	2009/6/11	وفد من البرلمانيين الأوروبيين، بينهم رئيس البرلمان البولندي.
38	2009/06/22	وفد برلماني أسترالي برئاسة النائب د. مايك كيلي، سكرتير البرلمان الأسترالي لشؤون الدفاع.
39	2009/06/24	استقبل المجلس مازوموتو، مستشار وزير العدل الإيطالي.
40	2009/7/9	وفد أستوني.
41	2009/07/20	وفد من الطلاب والناشطين السياسيين والمتضامنين الأجانب من دول عدة.
42	2009/9/13	وفد برلمان اتحاد غرب أوروبا برئاسة السيدة جوزيت دوريبه.

مشاركة المجلس التشريعي في المؤتمرات الدولية:

شارك المجلس التشريعي في الضفة الغربية في اجتماعات اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، واجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في دَورتيه 199 و120 ضمن وفد المجلس الوطني الفلسطيني، والمؤتمر الدولي الثالث لمكافحة الفساد.

من جانب آخر، وُجهت لأعضاء المجلس دعوات من البرلمانات الدولية وبعض الدول لحضور الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وتمثيل الجانب الفلسطيني في هذه المؤتمرات، والتي بلغت أربعة عشر اجتماعاً ومؤتمراً. وإن دلّ هذا، فإنما يدل على حرص البرلمانات الدولية على توثيق العلاقة مع المجلس التشريعي، على رغم الحالة الاستثنائية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

جدول رقم (8): مشاركة وفود المجلس التشريعي في الخارج

م	التاريخ	المشاركة
1	2008/9/10-9	المشاركة في اجتماع اللجنة الفرعية للشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا/باريس.
2	2008/9/30-29	حضور الجلسة الرابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.
3	2008/10/15-13	المشاركة في الاجتماع 119 لاتحاد البرلمان الدولي في جنيف.
4	2008/11/18-17	المشاركة في اجتماعات اللجنة السياسية واللجنة الفرعية للشرق الأوسط في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في باريس.
5	2008/11/20-17	المؤتمر البرلماني الثالث لمكافحة الفساد في الكويت.
6	2009/1/30-26	حضور جلسات الفترة الأولى للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ستراسبورغ.
7	2009/3/15	اجتماعات اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية في بروكسل.
8	2009/3/17-16	المشاركة في اجتماعات اللجنة السياسية ولجنتها الفرعية للشرق الأوسط للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في باريس.
9	2009/3/25-23	المشاركة في ورشة عمل في الإمارات العربية موجهة للبرلمانيين العرب حول اتفاقيات التجارة الدولية.
10	2009/4/10-5	المشاركة في الدورة 120 للاتحاد البرلماني الدولي في أديس أبابا.
11	2009/4/13-12	المشاركة في القاهرة في الدورة الثالثة لمنتدى البرلمانيين العرب للتربية التابع للأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
12	2009/4/30-27	حضور جلسات الفترة الثانية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والمشاركة في اجتماعات لجنتها السياسية في ستراسبورغ.
13	2009/6/26-22	حضور جلسات الفترة الثالثة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ستراسبورغ.
14	2009/6/28-24	المشاركة في اجتماعات الدورة الـ16 لاتحاد البرلمان الأرثوذكسي في بلغراد.

ثالثاً: عمل المجلس التشريعي في قطاع غزة

استمرت كتلة التغيير والإصلاح في عقد دورات وجلسات للمجلس التشريعي في قطاع غزة بعد تعطل الحياة البرلمانية منذ 2007/7/5، تاريخ انتهاء الدورة السنوية. وعلى الرغم من الجدل المثار حول قانونية عقد جلسات عادية للمجلس وغير عادية،[8] فإن المجلس في قطاع غزة افتتح العديد من الدورات العادية وغير العادية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وهي على النحو التالي:

- بتاريخ 2008/7/3 تم الإعلان عن انتهاء أعمال الفترة الأولى من الدورة العادية الثالثة المسماة «دورة كسر الحصار وحماية المقاومة». وفي التاريخ ذاته تم الإعلان عن افتتاح أعمال الدورة غير العادية الثالثة، بناء على طلب رُبع عدد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لبدء دورة غير عادية للمجلس التشريعي.
- افتتحت الدورة العادية الثالثة - الفترة الثانية المسماة "دورة كسر الحصار وحماية المقاومة" بتاريخ 2008/8/22.
- بتاريخ 2008/12/24 أُعلن انتهاء الفترة الثانية من الدورة العادية الثالثة.
- بتاريخ 2009/5/13 تم الإعلان عن افتتاح الدورة غير العادية الرابعة.

اتخذ المجلس التشريعي في قطاع غزة العديد من القرارات، وأصدر القوانين، وناقش مشاريع قوانين بالرغم من مقاطعة جميع الكتل البرلمانية جلسات المجلس لعدم قانونيتها المستندة إلى مبدأ التوكيلات.[9] كما منح المجلس التشريعي الثقة لوزير الداخلية (في الحكومة المقالة) فتحي حماد.

جلسات المجلس التشريعي في قطاع غزة:

عقدت خلال الفترة التي يغطيها التقرير الجلسات والاجتماعات التالية:

[8] انظر: سامي جبارين، طبيعة عمل المجلس التشريعي الفلسطيني في الفترة ما بين تموز -2007 تموز 2008، في "تقرير أداء المجلس التشريعي الفلسطيني (2006-2008)"، رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح، 2008، ص 52-53.

[9] انظر: حسين أبو هنود، مدى قانونية توكيلات النواب الأسرى زملاءهم في كتلة "التغيير والإصلاح" في الشؤون المتصلة بالعمل البرلماني، رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- "مفتاح"،2008 ،ص 4-31.

جدول رقم (9): جلسات المجلس التشريعي في غزة حسب نوعها وتاريخ انعقادها

الرقم	التاريخ	الموضوع	رقم الجلسة	الدورة البرلمانية
1	2008/8/22	• تقرير لجنة الداخلية والأمن حول التنسيق الأمني.	الجلسة الأولى	الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية
2	8-09/9/ 2008	• سؤالان موجهان لوزيري الصحة والتعليم المقالين حول الإضراب في القطاع. • مناقشة مشروع قانون الزكاة بالقراءة الأولى.	الجلسة الثانية	الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية
3	2008/9/23	• تقرير اللجنة السياسية حول المصالحة الفلسطينية • مناقشة مناقشة قانون الزكاة بالقراءة الثانية.	الجلسة الثالثة	الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية
4	2008/10/06	مناقشة تقرير اللجنة القانونية المتعلق بمسألة ولاية الرئيس التي تنتهي منتصف ليلة 8 كانون الثاني.	الجلسة الرابعة	الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية
5	2008/10/22	جلسة لمناقشة تقرير لجنة الداخلية والأمن حول الوضع الأمني في الضفة الغربية.	الجلسة الخامسة	الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية
6	2008/11/6	مناقشة المراسيم والقرارات الرئاسية.	الجلسة السادسة	الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية
7	18-11/19/ 2008	• مناقشة مشروع قانون معهد القضاء العالي. • مشروع قانون الأحوال الشخصية. • تقرير لجنة القدس حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس.	الجلسة السابعة	الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية
8	2008/12/3	سؤال وزير الأوقاف في الحكومة المقالة حول قضية الحجاج. مناقشة مشروع معدل لقانون الأحوال الشخصية.	الجلسة الثامنة	الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية

9	13-14/05/ 2009	• مناقشة تقرير اللجنة القانونية حول مدى قانونية تشكيل حكومة فلسطينية من قبل الرئيس. • منح الثقة لوزير الداخلية الجديد بالحكومة المقالة فتحي حماد.	الجلسة الأولى	الدورة غير العادية الرابعة
10	27/5/ 2009	• مناقشة مشروع قانون معدل لقانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936. • مشروع معدل لقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001. • مشروع قانون معدل لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998.	الجلسة الثانية	الدورة غير العادية الرابعة
11	2009/06/11	مناقشة تقرير لجنة الأمن والداخلية حول أحداث قلقيلية الأخيرة.	الجلسة الثالثة	الدورة غير العادية الرابعة
	2009/6/28	• مناقشة قضايا الحوار الوطني في القاهرة بحضور رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية • سبل تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني.	جلسة خاصة	الدورة غير العادية الرابعة
12	2009/9/1	مناقشة تقرير لجنة القدس حول تهويد القدس.	الجلسة الرابعة	الدورة غير العادية الرابعة
13	2009/10/1	إقرار قانون الموازنة العامة الاستثنائية للسنة المالية 2009	جلسة خاصة	الدورة غير العادية الرابعة
14	5-2009/10/6	• مناقشة تقرير لجنة الرقابة العامة حول تقرير غولدستون • مناقشة مشروع قانون هيئة حقوق اسر الشهداء بالقراءة الاولى	الجلسة الخامسة	الدورة غير العادية الرابعة
15	2009/10/22	• مناقشة مشروع قانون هيئة حقوق اسر الشهداء بالقراءة الثانية • مناقشة مشروع قانون صندوق دعم القدس بالمناقشة العامة	الجلسة السادسة	الدورة غير العادية الرابعة

الأداء التشريعي للمجلس في غزة

شهدت جلسات المجلس التشريعي في غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير إقرار العديد من مشاريع القوانين، وإحالة مشاريع قوانين أخرى إلى اللجان المختصة، كما تمت مناقشة مشاريع قوانين بالقراءات المختلفة.

أ- مشاريع القوانين التي أقرها المجلس التشريعي بالقراءة الثانية:

أقر المجلس التشريعي خلال الفترة التي يغطيها التقرير (6) مشاريع قوانين هي:

1. مشروع قانون معدل لقانون الأحوال الشخصية رقم (1) لسنة 2009.
2. مشروع قانون معدل لقانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936.
3. مشروع قانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001.
4. مشروع قانون معدل لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998.
5. مشروع قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة 2008.
6. مشروع قانون هيئة حقوق أسر الشهداء.

ب- مشاريع القوانين المقرة بالقراءة الأولى:

1. مشروع قانون معهد القضاء العالي.
2. مشروع قانون هيئة حقوق أسر الشهداء.

ج- مشاريع القوانين التي تم قبولها بالمناقشة العامة:

1. مشروع قانون الأحوال الشخصية، بتاريخ 2008/11/19.
2. مشروع قانون الصندوق الوطني لدعم القدس، بتاريخ 2009/10/22.

د - مشاريع القوانين التي تمت إحالتها إلى اللجان المختصة:

تقوم رئاسة المجلس بإحالة مشاريع القوانين التي تصل إلى المجلس التشريعي، سواء من مجلس الوزراء أو من خلال نواب المجلس أو من لجان المجلس إلى لجان المجلس لكي تبدي رأيها بمشروع القانون، ثم تقوم اللجنة المختصة بعرضه على المجلس التشريعي لإقراره بالمناقشة العامة. وقد بلغ عدد هذه المشاريع خلال الفترة التي يغطيها التقرير (7) **مشاريع**، وهي على النحو التالي:

1. إحالة مشروع قانون الطب الشرعي إلى اللجنة القانونية ولجنة التربية المختصتين.
2. إحالة مشروع قانون الهيئات الرياضية إلى لجنة التربية.
3. إحالة مشروع قانون الشباب إلى لجنة التربية.
4. إحالة مشروع قانون النقابات إلى لجنة التربية.
5. إحالة مشروع قانون كفالة حقوق ذوي الشهداء إلى اللجنة القانونية.

6. إحالة قانون الأحوال الشخصية إلى اللجنة القانونية ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية.
7. إحالة مشروع قانون هيئة حقوق اسر الشهداء الى لجنة التربية.

يقوم ديوان الفتوى والتشريع في قطاع غزة بنشر مشاريع القوانين بعد ثلاثين يوماً من تاريخ رسالة رئاسة المجلس التشريعي في قطاع غزة إلى رئيس السلطة الوطنية باعتبار إصدار القانون حكماً، وفقاً لأحكام المادة 41 من القانون الأساسي. وقد صدرت في قطاع غزة خمسة قوانين، منها ثلاثة ذات بعد اجتماعي، الأول: يتعلق بتعديل قانون الأحوال الشخصية بخصوص حضانة الأطفال حيث ينص على أنه: «1. للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع سنين وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين أن مصلحتهما تقتضي ذلك. 2. للقاضي أن يأذن باستمرار حضانة الأم المتوفى عنها زوجها وحبست نفسها على تربية أولادها ورعايتهم إذا اقتضت مصلحتهم ذلك مع اشتراط الأهلية في الحاضنة والمشاهدة والمتابعة للعصبة". والثاني: معدل لقانون العقوبات لسنة 1936 الساري المفعول بقطاع غزة، بحيث تم تعديل بعض أحكامه لتستجيب لتطورات العصر فيما يتعلق بتجريم إساءة استعمال الحاسوب والاتصالات اللاسليكية «الجوال». أما القانون الثالث، فيتعلق بقانون تنظيم الزكاة رقم 1 لسنة 2009، ويوجب هذا القانون على كافة المسلمين الموجودين في فلسطين (سواء أكانوا مواطنين أم غير مواطنين) دفع فريضة الزكاة في فلسطين، كما ينشئ القانون «هيئة الزكاة الفلسطينية» التي من مهامها تحصيل أموال الزكاة وصرفها. ويفرض القانون عقوبات على المكلفين بدفع الزكاة الممتنعين أو الذين تحايلوا على الهيئة.

الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة

يعتبر الدور الرقابي للمجلس التشريعي على أداء السلطة التنفيذية في مختلف أعمالها ومناقشة أدائها والتزامها ببرنامجها الذي حصلت بموجبه على ثقة المجلس التشريعي من الأدوات المهمة التي يقوم بها المجلس في مراقبة السلطة التنفيذية.

مارس المجلس التشريعي في قطاع غزة دوره الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية، من خلال الصلاحيات الممنوحة له من القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي. ومن هذه الأدوات:

أ- منح الثقة للحكومة:

يعد منح الثقة للحكومة أو لأحد الوزراء نوعاً من الرقابة المسبقة على السياسة العامة للحكومة وعلى الوزراء المخولين بتنفيذ هذه السياسة، ما يفرض على الحكومة الالتزام بتنفيذ برنامجها السياسي وتنفيذ القانون. وفي حال تراجع الحكومة عن برنامجها الذي حصلت بموجبه على ثقة المجلس، وفي محاولة لتصحيح الأداء الحكومي، فإن المجلس التشريعي من خلال أعضائه يمكنه دعوة الوزير إلى اجتماع للجنة المختصة أو استخدام وسيلة أخرى أتاحها له القانون. وفي حال فشل هذه الوسائل في كبح جماح الوزارة وتصحيح أدائها، فإن المجلس سيستخدم الأداة الأقوى، وهي حجب الثقة عن الحكومة ككل أو وزير أو أكثر.

مارس المجلس التشريعي في قطاع غزة جانباً واحداً من الأدوات التي يتمتع بها، وهي منح الثقة للحكومة، وفي الوقت ذاته لم تكن هناك أي محاولة من أعضاء المجلس لطرح حجب الثقة عن الحكومة أو أحد وزرائها.

منح المجلس في قطاع غزة الثقة لوزراء في حكومة حماس مرتين. الأولى بعد إقالة حكومة الوحدة الوطنية من قبل الرئيس للإستعاضة عن وزراء حركة فتح ووزراء الضفة الغربية بوزراء من حركة حماس في قطاع غزة. وبموجب ذلك، منح المجلس الثقة لستة وزراء جدد بتاريخ 2008/6/26. والثانية بتاريخ 2009/5/13 منح فيها المجلس الثقة بالأغلبية المطلقة لوزير الداخلية.

ب- الرقابة على الموازنة العامة:

تعد الرقابة على الموازنة العامة والمصادقة عليها من الأدوار المهمة والأساسية في عملية الرقابة التي يمارسها المجلس التشريعي، وذلك من خلال المراجعة الموضوعية لمشروع قانون الموازنة العامة بكافة بنودها وتفاصيلها تمهيداً لتطويرها والحد من سلبياتها ومعالجة ذلك. فالموازنة العامة هي بيان أساسي يشرح الخطوط العريضة لوجهة نظر السلطة التنفيذية بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وهي أيضاً التعبير السياسي عن سياسات السلطة التنفيذية، وبيانٌ لما قامت به الحكومة وما تنوي القيام به.[10]

وقد شكل الوضع السياسي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية عقبة أمام إقرار موازنة عامة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فحكومة حماس في غزة أنهت العمل على موازنتها للسنة المالية 2008، وقدمتها للمجلس التشريعي الذي عقد عدة جلسات مطلع شهر أيلول 2008، ولم يقرها المجلس. بالرغم من إعداد حكومة حماس موازنة لعام 2008 كموازنة واحدة تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة، والتعامل مع كل الإيرادات سواء بالضفة الغربية أو قطاع غزة[11]، فإن عام 2008 انتهى من دون إقرار أي موازنة من قبل المجلس التشريعي. ولم تسمع أصوات من قبل أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة تعترض على الموازنة أو عدم إقرارها.

كما أن العام 2009 قارب على الانتهاء دون أن تقدم الحكومة في غزة مشروع قانون لموازنة 2009. يأتي هذا الأمر إستكمالاً للسنوات السابقة التي لم تُعرَض أو تُقَر أي موازنة من قبل المجلس التشريعي في غزة منذ 2006-2009.

ج- توجيه الأسئلة للوزراء:

يعد توجيه الأسئلة من الأدوات الرقابية للمجلس على السلطة التنفيذية، بهدف استيضاح مواقفها حيال قضايا معينة، ومعرفة الإجراءات الحكومية وطريقة التعامل معها، من أجل تصويب عملها، وتبين أن عدد الأسئلة التي وجهت لوزراء في حكومة غزة من قبل نواب في المجلس التشريعي بلغت (3) أسئلة، تمحورت حول قضايا التعليم والصحة وحقوق الإنسان، وهي:

- سؤال لوزير التعليم المقال حول البدائل والخطط التي أعدتها الوزارة للتغلب على الإضراب، خلال الجلسة الثانية في الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية بتاريخ 2008/9/8.
- سؤال لوزير الصحة بالحكومة المقالة حول خطط الوزارة للتغلب على إضراب الفنيين، خلال الجلسة الثالثة في الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية بتاريخ 2008/9/8.
- سؤال لوزير الأوقاف المقال حول أزمة حجاج قطاع غزة، خلال الجلسة الثامنة في الدورة العادية الثالثة- الفترة الثانية بتاريخ 2008/12/3.

[10] برلمانيون عرب ضد الفساد، دليل البرلماني العربي للرقابة المالية، بيروت، 2009، ص 14.
[11] بيان صحافي وزعته وزارة المالية في الحكومة المقالة على وسائل الإعلام بتاريخ 2008/9/28.

يبدو أن معالجة الآثار الناجمة عن الأزمة السياسية الداخلية أثرت على نوعية الأسئلة الثلاثة، التي اقتصرت على كيفية «تغلب» الوزارات في قطاع غزة على إضراب الموظفين ومعالجة أزمة الحجاج.

د- الاستجواب:

يعتبر الاستجواب من الأدوات الرقابية المتقدمة، فهو يمس الحكومة ووزراءها بالمفصل. وقد نصّ القانون الأساسي على حق أعضاء المجلس التشريعي في توجيه الاستجوابات للحكومة ووزرائها حول قضايا تمس حياة المواطن وحقوقه[12]، كما تطرق النظام الداخلي إلى موضوع الاستجواب في المادة 80، وحق أعضاء المجلس في الاطلاع على البيانات أو الأوراق التي تتعلق بالاستجواب المعروض على المجلس. وفي حال أجاب الوزير ولم يقتنع أعضاء المجلس، يمكن أن يتطور الأمر ليصل إلى مرحلة حجب الثقة عن الوزير أو الوزراء المعنيين.

وبالرغم من الوضع الأمني المتردي وصعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمرّ بها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، لم يمارس المجلس التشريعي خلال الفترة التي يغطيها التقرير دوره الرقابي في مجال الاستجواب.

وبرر النائب إسماعيل الأشقر ذلك بالقول إن اللجان في المجلس التشريعي تعقد جلسات استماع للوزراء والعديد من المسؤولين، ويتم توجيه اللوم لهم، كما تُوجه الانتقادات لعملهم، لكن لا تصل إلى درجة الاستجواب أو سحب الثقة، وإن عدم اتخاذ أي إجراءات عقابية بحق المسؤولين يعود للظروف المحيطة، وهي ظروف استثنائية وقاسية.[13]

اللجان الدائمة:

يتركز العمل الرئيس للمجلس داخل اللجان الدائمة وليس في الجلسات العامة التي تكتفي بالمصادقة على مشاريع القوانين.[14] وتعتبر اللجان البرلمانية أداة برلماناتها في القيام بالواجبات والأعباء التي تفرضها طبيعة النظم النيابية، سواء أكانت واجبات رقابية على أعمال السلطة التنفيذية، أم تشريعية لاستصدار القوانين التي تخدم كرافعة تنموية للسياسات التنفيذية المقررة في هذه المجالس. فاللجان تضطلع بدور عملي وأساسي في عمل المجلس التشريعي.

[12] المادة 56 من القانون الأساسي.
[13] مجلة البرلمان الصادرة عن المجلس في غزة، العدد السادس، 2008/9/24، ص2.
[14] زهير المظفر، مجلس النواب بتونس، التجربة البرلمانية (1959-1986)، تونس: المدرسة القومية للإدارة، مركز البحوث والدراسات الإدارية، 1989، ص 20.

أ- رئاسة اللجان في قطاع غزة:

يلاحظ أن المجلس التشريعي في قطاع غزة حافظ على مواقع رؤساء اللجان الذين ينتمون لكتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية، فيما تم تعيين رؤساء ومقررين جدد للجان التي يترأسها أعضاء من خارج كتلة التغيير والإصلاح مع الإبقاء على أعضاء اللجنة، إضافة إلى رئيس اللجنة السابق أو مقرر اللجنة اللذين أصبحا أعضاء في هذه اللجنة أو تلك.

جدول رقم (10): رؤساء اللجان ومقرروها

م	اللجنة	رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
1	لجنة القدس	إبراهيم أبو سالم	أحمد أبو حلبية
2	اللجنة السياسية	خليل الحية	صلاح البردويل
3	اللجنة الاقتصادية	عاطف عدوان	داود أبو سير
4	لجنة المصادر الطبيعية	أيمن دراغمة	محمد شهاب
5	اللجنة القانونية	أحمد أبو حلبية	محمد بدر
6	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية	عبد الرحمن الجمل	خميس النجار
7	لجنة الرقابة العامة	يحيى العبادسة	هدى نعيم
8	لجنة الموازنة	جمال نصار	إبراهيم دحبور
9	لجنة الداخلية والأمن	إسماعيل الأشقر	جمال سكيك
10	لجنة اللاجئين	عبد الفتاح دخان	أحمد الحاج علي

ب- أعمال اللجان في قطاع غزة:

تابعت اللجان الدائمة في المجلس التشريعي بقطاع غزة الاجتماعات وجلسات الاستماع، وقدمت عدداً من التقارير المعالجة لموضوعات خاصة بحقوق المواطن، وأبدت رأيها في عدد من مشاريع القوانين.

تجاهل المجلس في قطاع غزة التعديل الجديد للنظام الداخلي الذي أصبحت بموجبه اللجان أربع عشرة لجنة بدلاً من إحدى عشرة لجنة. وأبقت كتلة حماس البرلمانية على اللجان الدائمة الإحدى عشرة وفق النظام الداخلي القديم، مع عدم تفعيل لجنة الأراضي ومواجهة الاستيطان، وقد يعود سبب ذلك إلى خلو قطاع غزة من المستوطنات.

جدول رقم (11): نشاطات اللجان الدائمة في قطاع غزة

م	اللجنة	الاجتماعات	جلسات الاستماع	الزيارات الميدانية	ورش عمل	التقارير
1	القدس	1	-	2	-	2
2	الأراضي والاستيطان	-	-	-	-	-
3	شؤون اللاجئين	-	-	-	-	-
4	السياسية	1	-	-	-	1
5	القانونية	0	5	5	3	2
6	الموازنة	-	1	-	2	-
7	الاقتصادية	1	7	1	4	-
8	المصادر الطبيعية	-	-	-	-	-
9	الداخلية والأمن	-	1	1	2	1
10	الحكم المحلي	-	-	-	-	-
11	التربية والتعليم	3	7	5	2	-
12	القضايا الاجتماعية	3	7	4	2	-
13	لجنة الأسرى والمحررين	-	-	-	-	-
14	الرقابة العامة	2	6	4	3	1
	المجموع	11	34	22	18	7

يظهر أن اللجان الدائمة في المجلس التشريعي بقطاع غزة قدمت خلال الفترة التي يغطيها التقرير سبعة تقارير حول موضوعات مختلفة، هي: تقرير اللجنة القانونية حول عدم دستورية التمديد للرئيس محمود عباس، وتقرير لجنة الأمن والداخلية حول أحداث قلقيلية الأخيرة، وتقرير آخر للجنة القانونية حول مدى قانونية تشكيل حكومة فلسطينية من قبل الرئيس، وتقريران للجنة القدس حول الموضوع نفسه وهو الانتهاكات الإسرائيلية بحق مدينة القدس والمسجد الأقصى والإجراءات الإسرائيلية فيهما، وتقرير اللجنة السياسية حول الورقة المصرية وقضايا المصالحة الوطنية، وتقرير لجنة الرقابة العامة حول قرار سحب تقرير غولدستون من قبل السلطة الفلسطينية.

في حين لم تجتمع كل من اللجان التالية: "اللاجئون" و"الأراضي ومقاومة الاستيطان" و"المصادر الطبيعية" و"الحكم المحلي" و"لجنة الأسرى والمحررين" و"القضايا الاجتماعية". كما أن أغلب اللجان لم تقدم تقارير عن اجتماعاتها إلى جلسة المجلس.

تشكل تقارير اللجان جانباً مهماً من الرقابة على أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية. لكن لجان المجلس في غزة عملت على إعداد تقارير بهدف مناكفة السلطة الفلسطينية في رام الله، فيما تجاهلت هذه التقارير معالجة المشاكل التي يعاني منها قطاع غزة، وهي كثيرة ومهمة وبحاجة لمتابعة من المجلس التشريعي، كالقطاع الصحي والتعليمي والاقتصادي، ما أفقد هذه التقارير أهميتها.

ج- العلاقات الدولية للمجلس التشريعي في غزة:

شهد المجلس التشريعي في غزة نشاطاً مكثفاً في عدد الوفود الزائرة للمجلس التشريعي بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وذلك للوقوف على آخر التطورات الجارية في القطاع.

جدول رقم (12): الوفود الزائرة للمجلس التشريعي في قطاع غزة

الرقم	التاريخ	الوفد الزائر
1	2008/11/03	وفد برلماني أوروبي برئاسة كرايكوس ترانفيليدس.
2	2009/01/24	وفد برلماني سويسري.
3	2009/01/27	وفد برلماني عربي مغربي.
4	2009/02/25	لجنة تقصي الحقائق التابعة لجامعة الدول العربية.
5	2009/04/9	جيري آدمز، رئيس حزب «الشين فين» الإيرلندي.
6	2009/04/23	وفد برلماني أسكتلندي برئاسة كولين ماكلين، عضو البرلمان الأسكتلندي، وأعضاء من التجمع الإسلامي الأعلى الأسكتلندي.
7	2009/6/9	وفد التحالف الدولي لمحاكمة مجرمي الحرب (إيكاوس).
8	2009/06/09	وفد برلماني أوروبي برئاسة لويزا مورغانتيني، نائب رئيس البرلمان الأوروبي.
9	2009/07/19	عضو الكونغرس الأميركي سينتي ماكين.

كما أرسل المجلس الوفود لوضع العالم في صورة الأوضاع الصعبة التي يعيشها قطاع غزة، بالإضافة إلى لاستجابة للدعوات التي وُجهت لنواب في المجلس من قبل برلمانات عربية وإسلامية.

جدول رقم (13): الزيارات التي قامت بها وفود المجلس التشريعي للخارج

م	التاريخ	ملخص الزيارة
1	2009/3/5	رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر يشارك في المؤتمر الدولي الرابع المنعقد بإيران لدعم فلسطين. كما عقد خلال تواجده في إيران عدة لقاءات مع المسؤولين هناك.
2	2009/3/6	زيارة قام بها رئيس المجلس بالإنابة للسودان تضامناً مع البشير.
3	2009/3/8	المشاركة في المؤتمر الـ 15 للاتحاد البرلماني العربي في مسقط.
4	2009/3/13	وفد برئاسة بحر يلتقي رئيس البرلمان الأندونيسي ورئيس مجلس الشورى الأندونيسي في جاكرتا.
5	2009/3/30	زيارة رئيس المجلس التشريعي بالإنابة للبنان ولقاؤه رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري.
6	2009/4/8	الوفد البرلماني الفلسطيني برئاسة أحمد بحر يشارك في اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي في العاصمة الأثيوبية، ضمن وفد المجلس الوطني.
7	2009/4/17	وفد المجلس التشريعي يلتقي مجلس الشعب السوري.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أدى الانقسام السياسي إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي وعدم الانعقاد كبرلمان بكامل أعضائه وموحد منذ منتصف عام 2007. كما طغت المناكفات السياسية على جميع مناحي الحياة البرلمانية، ما عطل ليس فقط العمل البرلماني الفلسطيني، بل مبدأ تمثيل الشعب. كما أن اقتراب انتهاء المدة القانونية للمجلس التشريعي في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير 2010، والنقاش المحتد على الساحة السياسية الفلسطينية المتعلق بوجوب إصدار المرسوم الرئاسي الداعي للانتخابات والمحدد لموعد الانتخابات التشريعية، لا يطرحان فقط مدى شرعية المجلس التشريعي وقانونية في الفترة المقبلة، بل شرعية النظام السياسي ومؤسساته بأكملها.

تعد الهياكل المستحدثة في الضفة الغربية (الاجتماع العام، ومجموعات العمل البرلمانية، وهيئة الكتل البرلمانية) إحدى الوسائل والأدوات الرقابية التي ابتكرها المجلس للخروج من حالة الشلل. والهدف الأساسي لهذه الهياكل القيام بنوع من الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية ومتابعة هموم المواطنين والإسهام في حل مشاكلهم من خلال تقاريرها وتوصياتها حيال القضايا المعروضة عليها. وعلى الرغم من استجابة مسؤولين في السلطة التنفيذية لدعوات حضور اجتماعات مجموعات العمل البرلمانية والاجتماع العام كرئيس الوزراء ووزير الصحة ووزيرة التربية وغيرهم، فإن السلطة التنفيذية تعاملت مع التوصيات الصادرة عن المجلس بقليل من الاهتمام، لإدراكها (أي السلطة التنفيذية) عجز المجلس عن اتخاذ أي خطوات فاعلة تجاهها كحجب الثقة أو إقرار قانون.

أما في قطاع غزة، فقد استمر المجلس التشريعي بعقد جلساته على أساس توكيل النواب، واستمر بمناقشة القوانين وإصدارها، دون وجود اهتمام فيما يتعلق بالرقابة على السلطة التنفيذية، وذلك باعتبار المجلس مؤسسة داعمة ومساندة لحكومة قطاع غزة في مواجهة الحصار، من جهة، والمناكفة السياسية بين حركتي حماس وفتح والحكومتين في القطاع والضفة، من جهة أخرى. كما تم تغيير رئاسة اللجان بحيث أصبح كافة رؤساء اللجان من حركة حماس سواء بتعيين رؤساء لجان جدد أو الإبقاء على هذه اللجان كما كانت قبل الانقسام، وذلك لتتمكن اللجان من الاجتماع بناء على دعوة من رؤسائها في قطاع غزة.

لذا، نقترح التوصيات المحددة التالية:

- ينبغي على كافة الأطراف السياسية إنهاء حالة الانقسام السياسي لتفعيل مؤسسة المجلس التشريعي وممارسة الواجبات القانونية المنصوص عليها في القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي والقوانين المتعلقة بالعمل البرلماني.

- يتوجب إجراء مراجعة شاملة للمنظومة القانونية الناظمة لعمل المجلس التشريعي وتطويرها، سواء أكان ذلك من خلال إصدار قانون السلطة التشريعية أم اللوائح اللازمة لعمل المجلس التشريعي، وذلك لتجنيب المجلس التشريعي، في المستقبل، حالة الاستعصاء التشريعي.

- استمرار إصدار قوانين وقرارات بقوانين في قطاع غزة والضفة الغربية، كلاً على حدة، يعزز الانقسام ليس فقط السياسي، بل القانوني، أيضاً، وذلك بتطبيق قواعد مختلفة وخضوع المواطنين لطائفتين من القوانين، ناهيك عن الاختلاف في النظم القانونية المعمول بها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والناظمة لعمل مؤسسات السلطة الفلسطينية فيهما بسبب سيطرة دول مختلفة على كل منهما ما قبل العام 1994.

- يتوجب مراجعة كافة الأعمال والقوانين الصادرة عن المجلس التشريعي بشقيه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبيان مدى تأثيرها على البنى الاجتماعية والاقتصادية الفلسطنية، خاصة في ظل إصدار قوانين لها أبعاد اجتماعية مستقبلية على المجتمع الفلسطيني.

- ينبغي تفعيل الدور الرقابي على الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمنع تغول السلطة التنفيذية في ممارسة عملها، ما يزيد من حالة قمع الحريات. وفي الوقت نفسه، ينبغي على أعضاء المجلس التشريعي اعتبار أنفسهم ممثلي الأمة لا فصيلاً سياسياً أو دائرة انتخابية ضيقة.

- ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني زيادة التأثير في أعمال المجلس التشريعي، خاصة أن دور مؤسسات المجتمع المدني تراجع خلال حالة الانقسام، سواء أكان ذلك في المشاركة في اجتماعات المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أم في الضغط لإنهاء حالة الانقسام في المجلس التشريعي، ما يدعو إلى المطالبة أثناء مراجعة منظومة العمل البرلماني الفلسطيني بوجود نصوص قانونية توجب على المجلس التشريعي ولجانه الطلب من مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها بيوت خبرة في المجالات كافة، تقديم المشورة والمشاركة في الاجتماعات.

ملحق رقم 1: نشاطات وأعمال المجلس التشريعي في الضفة الغربية

جدول رقم (1): اجتماعات مجموعة العمل الخاصة بالقضايا الاجتماعية

م	التاريخ	القضايا التي تمت مناقشتها
1	2008/6/24	اللقاء الأول للمجموعة/ لقاء تنظيمي.
2	2008/7/3	مناقشة اتفاقية «الكانتين» المتعلقة بالأسرى.
3	2008/7/20	لقاء مع وزير الأسرى وهيئات ذات علاقة بالأسرى.
4	2008/7/29	اجتماع مع بعض ذوي الأسرى.
5	2008/7/31	مناقشة صرف مستحقات أسر الشهداء، وقرارات بقوانين متعلقة بقانوني التقاعد والتأمينات الاجتماعية.
6	2008/8/14	لقاء مع انتصار الوزير (أم جهاد)، مؤسسة رعاية أسر الشهداء، حول صرف مستحقات أسر الشهداء.
7	2008/8/28	اجتماع مشترك مع مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي لمناقشة قانون التقاعد وإلغاء قانون التأمينات الاجتماعية.
8	2008/10/29	اجتماع لمناقشة حل هيئة الحج والعمرة.
9	2008/11/10	اجتماع مع رئيس ديوان الرقابة الإدارية والمالية.
10	2008/11/18	اجتماع مع زياد الرجوب، رئيس هيئة الحج والعمرة سابقاً.
11	2008/11/24	اجتماع لمناقشة القضايا المدرجة على جدول أعمال اللجنة.
12	2008/12/14	اجتماع مع وفد شبابي من بيت لحم.
13	2009/03/24	جولة تفقدية لمركز الأمل للأحداث في رام الله للتعرف على طبيعة المبنى واحتياجاته، ومدى ملاءمته للأطفال الموجودين فيه، وآلية عمل المركز وطبيعة القوانين المطبقة.
14	2009/3/31	جولة تفقدية لمركز الأمل للأحداث في مدينة بيت لحم للتعرف على طبيعة المبنى واحتياجاته، ومدى ملاءمته للأطفال الموجودين فيه، وآلية عمل المركز وطبيعة القوانين المطبقة.

15	2009/04/14	ورشة عمل نظمتها دائرة المرأة والطفل في المجلس التشريعي، برعاية مجموعة العمل البرلمانية الخاصة بالقضايا الاجتماعية، بحضور عدد من ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالأحداث.

جدول رقم (2): اجتماعات القدس والأراضي ومواجهة الاستيطان والجدار

م	تاريخ الاجتماع	المواضيع التي بحثت في الاجتماع
1	2008/6/23	تثبيت عضوية أعضاء مجموعة العمل. اختيار منسق مجموعة العمل. نقاش وإقرار آلية عمل المجموعة. تحديد قضايا وأولويات عمل المجموعة.
2	2008/6/30	تثبيت قوائم مجموعة العمل. مناقشة خطة العمل المقترحة حول الاستيطان والجدار في القدس. مناقشة وإقرار خطة العمل المقترحة حول الاستيطان والجدار في الضفة الغربية.
3	2008/7/7	متابعة تنفيذ خطة العمل الخاصة بالقدس. متابعة تنفيذ خطة العمل الخاصة بالاستيطان والجدار في الضفة الغربية.
4	2008/7/28	مناقشة موضوع سلطة الأراضي، ومناقشة تقارير زيارة جنوب شرق القدس.
5	2008/8/18	مناقشة جدول الزيارات الميدانية.
6	2009/04/20	مجموعة العمل البرلمانية تطالب بوضع خطة وطنية شاملة لدعم القدس، وذلك خلال جلسة الاستماع التي عقدها رئيس وحدة القدس في الرئاسة المحامي أحمد الرويضي.
7	2009/04/28	عقدت المجموعة جلسة استماع بحضور السيد حاتم عبد القادر، مستشار رئيس الوزراء لشؤون القدس، ود. جواد ناجي، مستشار رئيس الوزراء للصناديق العربية والإسلامية.

جدول رقم (3): اجتماعات مجموعة العمل الخاصة بقضايا الرأي العام والحريات والمجتمع المدني

م	التاريخ	موضوع الاجتماع
1	2008/6/23	اختيار منسق المجموعة. نقاش وإقرار مقترح آلية عمل المجموعة. تحديد قضايا وأولويات عمل المجموعة.
2	2008/7/2	نقاش مشروعي قانوني الأحزاب والأحوال الشخصية.
3	2008/7/16	الاجتماع مع مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق المواطن وعدد من المرافقين لنقاش تقرير الهيئة الثالث عشر وآليات التعاون بين مجموعة العمل والهيئة المستقلة.

4	2008/7/29	نقاش آلية التعاون المقترحة مع الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. كذلك أوصت المجموعة بمتابعة أحداث قطاع غزة وما رافقها من عمليات قتل عشوائي وتعذيب واقتحام وتخريب ونهب. وخلصت إلى ما يلي: • انتهاك الحصانة البرلمانية باقتحام مقر كتلة حركة فتح البرلمانية. • انتهاك الحصانة البرلمانية باقتحام مكتب النائب زياد أبو عمرو. • اقتحام ونهب وتخريب عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني. • إصدار بيان يفضح ويشجب ما تقوم به حماس في غزة. • أكدت اللجنة احترام سيادة القانون وضرورة عدم التعامل بردات أفعال.
5	2008/8/19	إقرار آليات التعاون المقترحة مع الهيئة المستقلة. نقاش آليات عمل ديوان الشكاوى. نقاش آليات تفعيل عمل المجموعة.
6	2008/9/9	اجتماع لمناقشة شكاوى مقدمة للجنة.
7	2008/10/14	نقاش شكاوى لدى اللجنة.
8	2009/2/2	اجتماع لمناقشة الخروقات التي ارتكبتها حركة حماس بحق المواطنين خلال فترة الحرب على غزة.
9	2009/2/10	اجتماع اللجنة لتشكيل لجنة تقصي حقائق برلمانية بشأن وفاة محمد الحاج المعتقل لدى جهاز الأمن الوقائي في جنين.
10	2009/03/11	اجتماع لمناقشة اعتداءات حماس في غزة والمطالبة بتوثيقها.
11	2009/4/22	اجتماع لمتابعة لجنة تقصي الحقائق بوفاة محمد الحاج المعتقل لدى الأمن الوقائي.

جدول رقم (4): اجتماعات مجموعة العمل الخاصة بالشؤون الداخلية والحكم المحلي

م	التاريخ	الموضوع
1	2008/7/15	زيارة ميدانية للاستراحة وإدارة المعابر في أريحا.
2	2008/7/16	اجتماع مع وزير الداخلية حول حفظ النظام والأمن. في مكتب الوزير في رام الله.
3	2008/8/5	مناقشة قضايا الاستراحة وإدارة المعابر.
4	2008/8/27	اجتماع مع وكيل وزارة الداخلية أمين مقبول في مكتبه حول جواز السفر الدبلوماسي.
5	2008/9/2	اجتماع مع وزير الخارجية في مكتبه حول جواز السفر الدبلوماسي.
6	2008/10/8	مناقشة مسودة تقرير حول جواز السفر الدبلوماسي. مجموعة من الشكاوى

جدول رقم (5): جدول باجتماعات مجموعة الخدمات العامة

الرقم	التاريخ	موضوع الاجتماع
1	2008/6/23	جلسة تنظيمية.
2	2008/7/15	وفيات الأطفال الخدج.
3	2008/7/17	قرار وزير الصحة بوقف تحويل الفحص الطبي للخاطبين قبل الزواج إلى مركز أبقراط.
4	2008/7/20	قضية وفاة الأطفال الخدج، بحضور وزير الصحة.
5	2008/7/29	شكوى على وزارة التربية والتعليم العالي.
6	2008/8/14	متابعة قضية وفاة الأطفال الخدج.
7	2008/9/2	اجتماع مع وزيرة التربية والتعليم العالي د.ليس العلمي في مقر الوزارة برام الله، لمناقشة مسألتي المنح الدراسية للطلاب ومعدل القبول في الجامعات.
8	2008/10/14	اجتماع لمتابعة تشكيل لجنة تقصي الحقائق بقضية الأطفال الخدج في مستشفى رام الله الحكومي ووضع المستشفيات الحكومية.
9	2008/10/23	زيارة تفقدية لمستشفى يطا ومستشفى الخليل.
10	2008/10/28	زيارات تفقدية للمستشفيات الحكومية في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية).
11	2008/11/9	زيارة ميدانية لمستشفى أريحا.
12	2008/11/16	زيارة تفقدية لمستشفى رام الله الحكومي.
13	2008/12/23	اجتماع مع ممثلي نقابة عمال النقل والمواصلات.
14	2009/01/14	مناقشة نظام التحويلات للعلاج في الخارج لمواطني قطاع غزة.
15	2009/3/18	اجتماع لمناقشة قضية التحويلات العلاجية والإجراءات المتبعة في الدوائر والمؤسسات الحكومية.
16	2009/03/26	جلسة استماع لمدير عام شراء الخدمة في وزارة الصحة الدكتور وضاح بعباع حول النظام المتبع في دائرة العلاج في الخارج للتحويلات الصحية في المستشفيات الخارجية، سواء أكانت فلسطينية أم في دول الجوار.

جدول رقم (6): اجتماعات مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي

م	تاريخ الاجتماع	الموضوع الرئيسي للاجتماع
1	2008/6/23	اختيار المنسق للمجموعة، وتحديد أولويات عمل المجموعة.
2	2008/7/2	موازنة 2008، وقرار بقانون معدل لقانون المرور رقم (5) لسنة 2000.
3	2008/7/10	جلسة استماع لمحافظ سلطة النقد.
4	2008/7/16	متابعة مناقشة موازنة 2008، قرار بقانون معدل لقانون المرور وإقراره.

5	2008/7/31	مناقشة مسودة تقرير حول موازنة 2008.
6	2008/8/13	متابعة مناقشة مسودة التقرير.
7	2008/8/21	مناقشة التوصيات النهائية حول موازنة 2008 وإقرار التقرير.
8	2008/10/22	لقاء مع محافظ سلطة النقد لمناقشة أثر الأزمة المالية على القطاع المصرفي والوضع المالي في فلسطين.
9	2008/10/30	دعوة وزير الاقتصاد الوطني ووزير الأشغال والإسكان لمناقشة الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني ومناقشة سبل النهوض وتطوير الاقتصاد الوطني الفلسطيني وخطط الوزارة.
10	2008/11/3	دعوة وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية لمناقشة أثر الأزمة المالية على هذين القطاعين ومناقشة سبل النهوض وتطوير قطاعي الزراعة والشؤون الاجتماعية.
11	2008/12/17	مناقشة عدم تقديم الحكومة الموازنة العامة 2009.
12	2008/10/30	جلسة استماع بحضور وزير الاقتصاد الوطني والأشغال والإسكان لمناقشة الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني ومناقشة سبل النهوض وتطوير الاقتصاد الوطني الفلسطيني وخطط الوزارة.
13	2008/11/3	جلسة استماع بحضور وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية لمناقشة أثر الأزمة المالية على هذين القطاعين ومناقشة سبل النهوض وتطوير قطاعي الزراعة والشؤون الاجتماعية.
14	2008/12/17	مناقشة عدم تقديم الحكومة الموازنة العامة 2009.
15	2008/12/24	اجتماع لمناقشة التأخر في تقديم مشروع موازنة 2009.

جدول (7): لجنة تقصي الحقائق الخاصة باختلاس أموال من حساب وزارة الأسرى

م	التاريخ	الموضوع
1	2008/12/1	جلسة استماع مع وكيل وزارة الأسرى زياد أبو عين.
2	2008/12/1	جلسة استماع مع مصطفى البرغوثي، مدير عام الشؤون الإدارية والمالية في وزارة الأسرى.
3	2008/12/23	جلسة استماع مع وزير الأسرى في مقر الوزارة.
4	2008/12/23	جلسة استماع مع محاسب وزارة الأسرى فلاح الجلاد.
5	2008/12/23	جلسة استماع مع مدير الدائرة القانونية في وزارة الأسرى جواد العماوي.
6	2009/1/21	جلسة استماع مع محافظ سلطة النقد جهاد الوزير.
7	2009/1/21	جلسة استماع مع رئيس ديوان الرقابة الإدارية والمالية د. محمود أبو الرب.
8	2009/2/5	جلسة استماع مع محافظ سلطة النقد جهاد الوزير.

جدول رقم (8): نشاطات اللجنة المصغرة المكلفة دراسة مشاريع القرارات بقوانين

م	التاريخ	الموضوع
1	2009/3/16	نقاش مشروع قرار بقانون بشأن قانون العفو العام.
2	2009/3/18	الاستماع لنقيب المحامين الحالي السيد علي مهنا والسابق السيد أحمد الصياد حول ملاحظاتهما على رزمة مشاريع القوانين المعدلة لبعض القوانين ذات العلاقة بالسلطة القضائية والمحاكم.
3	2009/3/22	الاستماع لماجد العاروري، مدير الدائرة الإعلامية والعلاقات العامة في مجلس القضاء الأعلى، حول أداء القضاء في السنوات الثلاث الأخيرة. نقاش مواد مشروع قرار بقانون العفو العام بحضور أحمد الصياد، نقيب المحامين السابق.
4	2009/3/25	نقاش مشروع قرار بقانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية.
5	2009/3/31	زيارة ميدانية لمجلس القضاء الأعلى ولقاء رئيسه عيسى أبو شرار.
6	2009/4/5	الاستماع للقضاة: أحمد الحاج ياسين، قاضي محكمة استئناف، وثريا الوزير، رئيس محكمة البداية، حول مبررات التعديلات المقترحة على مشروع قرار بقانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية.
7	2009/4/8	الاستماع إلى القضاة: أحمد الحاج ياسين، قاضي محكمة استئناف، وثريا الوزير، رئيس محكمة البداية، ونقيب المحامين الحالي علي مهنا والسابق أحمد الصياد حول مبررات التعديلات المقترحة على مشروع قرار بقانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية.
8	2009/4/21	استماع اللجنة إلى رأي النائب العام أحمد المغني حول ملاحظاته على رزمة مشاريع القوانين المعدلة لبعض القوانين ذات العلاقة بالسلطة القضائية والمحاكم.
9	2009/4/26	إقرار القرار بقانون رقم () لسنة 2009 بشأن قانون العفو العام بصيغته النهائية.
10	2009/5/3	إقرار القرار بقانون رقم () لسنة 2009 بشأن قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية بصيغته النهائية.
11	2009/5/27	الاستماع إلى وفد من وزارة شؤون المرأة برئاسة وكيل الوزارة سلوى هديب، وسيلين محتسب من المؤتمر الشعبي- القدس، وغالب ياسين من مكتب الرئيس، حول التعديلات المقترحة على قانوني العقوبات السارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (9): نشاطات لجنة تقصي الحقائق البرلمانية بقضية وفاة الأطفال الخدج

الرقم	التاريخ	الموضوع
1	2008/8/27	تحديد آليات عمل اللجنة.
2	2008/8/31	اجتماع مع أطباء مختصين بالولادة وحاضنات الأطفال والأمراض المعدية.
3	2008/10/20	متابعة قضية الأطفال الخدج.
4	2008/11/4	زيارة مستشفى رام الله للقاء المعنيين بالقضية وجمع المعلومات المتعلقة بها.

جدول (10): نشاطات لجنة تقصي الحقائق البرلمانية بقضية وفاة محمد الحاج

م	التاريخ	الموضوع
1	2009/2/16	زيارة ميدانية لعائلة المتوفى.
2	2009/2/16	زيارة ميدانية لمقر الأمن الوقائي في مدينة جنين.
3	2009/2/24	اللجنة تعقد اجتماعاً.
4	2009/3/17	جلسة استماع مع لجنة طبية.
5	2009/4/2	اجتماع لمناقشة التقرير.

جدول رقم (11): تقارير مجموعات العمل البرلمانية

م	التاريخ	ملخص التقرير
1	2008/8/6	تقرير مجموعة الخدمات الاجتماعية حول مخصصات الكانتين.
2	2008/8/6	تقرير المجموعة المالية والاقتصادية حول مشروع قرار بقانون معدل لقانون المرور.
3	2008/8/6	تقرير مجموعة الاستيطان حول زيارة منطقة جنوب القدس.
5	2008/9/24	تقرير حول الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للسنة المالية 2008.
6	2008/10/22	تقرير لجنة الداخلية والأمن حول جواز السفر الدبلوماسي.
7	2009/2/11	تقرير مجموعة الحريات العامة حول الوضع القائم في غزة وانتهاك الحريات وحقوق الإنسان.
8	2009/12/24	تقرير حول دور هيئة الكتل في حل الأزمة بين الجامعات والنقابات.
9	2009/4/15	تقرير اللجنة الخاصة المنبثقة عن مجموعة الخدمات الاجتماعية بشأن اختلاس أموال من حساب وزارة الأسرى.
10	2009/4/15	تقرير المجموعة الخاصة برزمة القوانين حول مشاريع القرارات بالقوانين القضائية المقترحة من قبل مجلس القضاء الأعلى.
11	2009/5/6	تقرير مجموعة الخدمات العامة حول التحويلات الطبية.

جدول رقم (12): أعضاء مجموعات العمل البرلمانية

1. مجموعة العمل الخاصة بالقدس والجدار والاستيطان

#	العضو	الصفة
1	وليد عساف	منسق
2	عبد الله عبد الله	عضو
3	رضوان الأخرس	عضو
4	فؤاد كوكالي	عضو
5	جهاد أبو زنيد	عضو
6	محمد اللحام	عضو
7	أحمد شريم	عضو
8	عبد الرحيم برهم	عضو
9	سحر قواسمي	عضو
10	جمال أبو الرب	عضو
11	برنارد سابيلا	عضو
12	مهيب سلامة	عضو

2. مجموعة العمل الخاصة بالقطاع الاقتصادي والمالي

#	العضو	الصفة
1	أحمد أبو هولي	منسق
2	علاء ياغي	عضو
3	وليد عساف	عضو
4	سهام ثابت	عضو
5	عبد الرحيم برهم	عضو
6	عبد الله عبد الله	عضو
7	نجاة أبو بكر	عضو
8	خالدة جرار	عضو
9	قيس عبد الكريم	عضو
10	بسام الصالحي	عضو
11	مصطفى البرغوثي	عضو
12	راوية الشوا	عضو

13	سحر القواسمي	عضو
14	عبد الحميد العيلة	عضو

3. مجموعة العمل الخاصة بمتابعة الخدمات العامة

#	العضو	الصفة
1	رضوان الأخرس	منسق
2	فيصل أبو شهلا	عضو
3	علاء ياغي	عضو
4	أكرم الهيموني	عضو
5	برنارد سابيلا	عضو
6	نجاة الأسطل	عضو
7	عبد الرحيم برهم	عضو
8	بسام الصالحي	عضو
9	شامي شامي	عضو
10	جمال أبو الرب	عضو
11	عبد الحميد العيلة	عضو
12	إبراهيم المصدر	عضو
13	مهيب عواد	عضو
14	خالدة جرار	عضو

4. مجموعة العمل الخاصة بمتابعة القضايا الاجتماعية

#	العضو	الصفة
1	مهيب سلامة	منسق
2	عيسى قراقع	عضو
3	برنارد سابيلا	عضو
4	نجاة الأسطل	عضو
5	أحمد شريم	عضو
6	نجاة أبو بكر	عضو
7	جهاد أبو زنيد	عضو
8	قيس عبد الكريم	عضو
9	ربيحة ذياب	عضو

10	رضوان الأخرس	عضو
11	شامي شامي	عضو
12	نعيمة الشيخ علي	عضو
13	حنان عشراوي	عضو
14	أحمد أبو هولي	عضو
15	إبراهيم المصدر	عضو
16	عبد الحميد العيلة	عضو
17	وليد عساف	عضو

5. مجموعة العمل الخاصة بمتابعة الشؤون الداخلية والحكم المحلي

#	العضو	الصفة
1	.....	بلا منسق
2	فايز السقا	عضو
3	ناصر جمعة	عضو
4	جمال أبو الرب	عضو
5	جهاد طمليه	عضو
6	ربيحة ذياب	عضو
7	مهيب سلامة	عضو
8	شامي شامي	عضو
9	صائب عريقات	عضو
10	راوية الشوا	عضو
11	محمد اللحام	عضو
12	فؤاد كوكالي	عضو
13	إبراهيم المصدر	عضو
14	سهام ثابت	عضو

6. مجموعة العمل الخاصة بمتابعة قضايا الرأي العام

#	العضو	الصفة
1	ربيحة ذياب	منسق
2	فيصل أبو شهلا	عضو
3	أكرم الهيموني	عضو

4	عيسى قراقع	عضو
5	فايز السقا	عضو
6	نجاة الأسطل	عضو
7	أحمد شريم	عضو
8	ناصر جمعة	عضو
9	نجاة أبو بكر	عضو
10	جهاد أبو زيند	عضو
11	خالدة جرار	عضو
12	جهاد طمليه	عضو
13	بسام الصالحي	عضو
14	صائب عريقات	عضو
15	نعيمة الشيخ علي	عضو
16	مصطفى البرغوثي	عضو
17	حنان عشراوي	عضو
18	أحمد أبو هولي	عضو
19	سحر القواسمي	عضو
20	فيصل أبو شهلا	عضو
21	أكرم الهيموني	عضو
22	سهام ثابت	عضو

7. منسقو المجموعات

#	المجموعة	النائب
1	القدس والجدار والاستيطان	وليد عساف
2	القطاع الاقتصادي والمالي	أحمد أبو هولي
3	متابعة الخدمات العامة	رضوان الأخرس
4	متابعة القضايا الاجتماعية	مهيب سلامة
5	متابعة الشؤون الداخلية والحكم المحلي	بلا منسق
6	قضايا الرأي العام والحريات والمجتمع المدني	بلا منسق

ملحق رقم (2): نشاطات وأعمال المجلس التشريعي في قطاع غزة

جدول رقم (1): اجتماعات المجلس التشريعي بغزة

م	التاريخ	الموضوع	القرارات
1	2008/8/22	جلسة للمجلس التشريعي ناقش فيها تقرير لجنة الداخلية والأمن حول التنسيق الأمني، وذلك خلال الدورة الثالثة- الفترة الثانية «دورة كسر الحصار».	أقر تقرير لجنة الداخلية والأمن.
2	2008/09/9-8	جلسة لاستجواب وزيري الصحة والتعليم المقالين حول الإضراب في قطاعي الصحة والتعليم. كما ناقش المجلس قانون الزكاة بالقراء الأولى.	أقر المجلس قانون تنظيم الزكاة بالقراءة الأولى.
3	2008/9/23	جلسة للمجلس حول تقرير اللجنة السياسية في البرلمان حول المصالحة الفلسطينية. كما ناقش المجلس قانون الزكاة بالقراءة الثانية.	أقر المجلس قانون تنظيم الزكاة بالقراءة الثانية.
4	2008/10/06	جلسة لبحث مسالة ولاية الرئيس التي تنتهي منتصف ليلة 8 كانون الثاني 2009، من خلال مناقشة تقرير اللجنة القانونية.	قرار بعدم دستورية التمديد للرئيس ولو ليوم واحد. وقرار ثانٍ بقبول تقرير اللجنة القانونيّة.
5	2008/10/22	جلسة لمناقشة تقرير لجنة الداخلية والأمن عن الأوضاع الأمنية بالضفة.	إقرار تقرير لجنة الداخلية والأمن.
6	2008/11/6	جلسة لمناقشة المراسيم والقرارات الرئاسية.	قرار بإلغاء 14 مرسوماً وقراراً رئاسياً.

7	2008/11/19-18	جلسة للمجلس لمناقشة مشروع قانون معهد القضاء العالي، ومشروع قانون الاحوال الشخصية، ومناقشة تقرير لجنة القدس حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس.	ثلاثة قرارات: واحد يتعلق بإقرار قانون معهد القضاء العالي. وقرار آخر بقبول مشروع قانون الأحوال الشخصية بالقراءة العامة. وثالثاً: إقرار تقرير لجنة القدس.
8	2008/12/3	جلسه للمجلس بدأت بمساءلة وزير الأوقاف حول قضية الحجاج. كما ناقش المجلس مشروعاً معدلاً لقانون الأحوال الشخصية.	إقرار مشروع معدل لقانون الأحوال الشخصية.
9	2009/05/14-13	جلسة لمناقشة تقرير اللجنة القانونية حول مدى قانونية تشكيل حكومة فلسطينية من قبل الرئيس. ومنح الثقة لوزير الداخلية الجديد بالحكومة المقالة فتحي حماد.	قرار بقبول تقرير قدمته اللجنة القانونية. والقرار الثاني: إلغاء جميع القرارات والمراسيم الرئاسية التي صدرت خلال الفترة السابقة من تاريخ 8-9-2008 حتى نهاية ولاية الرئيس عباس بتاريخ 8-1-2009. قرار ثالث: منح الثقة لوزير الداخلية الجديد.
10	2009 /5/27	جلسة للمجلس التشريعي لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936، ومشروع معدل لقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، ومشروع قانون معدل لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998م.	ثلاثة قرارات: الأول: أقر المجلس بالقراءة الثانية مشروع قانون معدل لقانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936. القرار الثاني: إقرار مشروع قانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001. القرار الثالث: إقرار مشروع قانون معدل لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998م. بالقراءة الثانية.
11	2009/06/11	جلسة للمجلس لمناقشة تقرير لجنة الأمن والداخلية حول أحداث قلقيلية الأخيرة.	قرار بقبول تقرير لجنة الأمن والداخلية حول أحداث قلقيلية الأخيرة.
	2009/6/28	عقد المجلس التشريعي وبحضور رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية جلسة خاصة لمناقشة العديد من القضايا، كالحوار، والعمل على تذليل كافة العقبات التي تحول دون الوصول إلى وحدة وطنية، وسبل تفعيل المجلس التشريعي.	

12	2009/9/1	جلسة للمجلس لمناقشة تقرير لجنة القدس حول تهويد القدس.	قرار بقبول تقرير لجنة القدس.
13	2009/10/1	جلسة لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاستثنائية للسنة المالية 2009.	إقرار مشروع الموازنة للسنة المالية 2009
14	2009/10/6-5	جلسة لمناقشة تقرير لجنة الرقابة العامة حول قرار سحب تقرير غولدستون من قبل السلطة الوطنية. مناقشة مشروع قانون هيئة حقوق أسر الشهداء بالقراءة الأولى.	قبول تقرير لجنة الرقابة العامة اقرار مشروع قانون هيئة حقوق أسر الشهداء بالقراءة الأولى.
15	2009/10/22	جلسة لمناقشة مشروع قانون هيئة حقوق أسر الشهداء بالقراءة الثانية. مناقشة مشروع قانون الصندوق الوطني لدعم القدس بالمناقشة العامة.	إقرار مشروع قانون هيئة حقوق أسر الشهداء بالقراءة الثانية. قبول مشروع قانون صندوق دعم القدس بالمناقشة العامة.

جدول رقم(2): اجتماعات لجنة الداخلية والأمن

الرقم	التاريخ	ملخص الاجتماع
1	2008/8/7	جلسة استماع بحضور رئيس سلطة الأراضي د. فارس أبو معمر وأصحاب الفنادق لمناقشة الخلافات القائمة بين أصحاب الفنادق وسلطة الأراضي.
2	2008/08/14	زيارة محافظي القطاع المعتقلين لدى «حماس».
3	2009/12/23	ورشة عمل حول مشروع متحف التراث الوطني الفلسطيني.
4	2009/6/3	ورشة عمل لمناقشة الاستعدادات لاستقبال موسم الصيف على شاطئ غزة.

جدول رقم(3): اجتماعات لجنة الموازنة

م	التاريخ	الموضوع
1	2008/10/26	ورشة عمل لمناقشة آلية دعم هيئة التأمين والمعاشات في مقر المجلس بغزة. بحضور رئيس هيئة التأمين والمعاشات فاروق الإفرنجي.
2	2009/4/22	جلسة استماع بحضور رئيس سلطة الأراضي لبحث عمل سلطة الأراضي وسياساتها في عملية توزيع الأراضي على البلديات.
3	2009/8/6	ورشة عمل لمناقشة آلية تفعيل قانون التأمين رقم (29) لسنة 2005 الخاص بأعمال التأمين.

جدول رقم(4): اجتماعات اللجنة الاقتصادية

الرقم	التاريخ	ملخص الاجتماع
1	2008/09/08	اجتماع حول توزيع الغاز على مواطني القطاع عبر «البطاقة التموينية».
2	2008/9/13	ورشة عمل لمعالجة أزمة نقص الشيكل في القطاع، بحضور وكيل وزارة المالية إسماعيل محفوظ، ومدير بنك فلسطين مأمون أبو شهلة، والمحلل الاقتصادي عمر شعبان، ومحمد جاد الله من وزارة المالية.
3	2008/10/21	ورشة عمل حول الإيرادات الحكومية.
4	2009/4/20	جلسة استماع للوزير في الحكومة المقالة المهندس يوسف المنسي حول عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة الاتصالات في الحكومة المقالة.
5	2009/04/22	زيارة تفقدية لسلطة الأراضي للاطلاع على سياساتها في عملية توزيع الأراضي على البلديات وتخصيصها وفق متطلبات وحاجة المجتمع.
6	2009/05/20	جلسة استماع لوزير الزراعة في الحكومة المقالة محمد رمضان الأغا لبحث عمل وزارة الزراعة المقالة في توفير السلع الزراعية.
7	2009/6/7	جلسة استماع مع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الحكومة المقالة الدكتور يوسف المنسي حول سوء الخدمات التي تقدمها مجموعة الاتصالات الفلسطينية.
8	2009/06/22	جلسة استماع لوفد من متضرري الحرب على قطاع غزة.
9	2009/6/23	ورشة عمل نظمتها اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني، لمناقشة التعديلات الخاصة بنظام الشركات غير الربحية.
10	2009/8/3	جلسة استماع لوزير العمل والشؤون الاجتماعية أحمد الكرد لمناقشة عدد من القضايا المتعلقة بعمل الوزارتين.
11	2009/8/6	ورشة عمل حول آلية تفعيل قانون التأمين رقم (29) لسنة 2005 الخاص بأعمال التامين.
12	2009/8/17	جلسة استماع بحضور يوسف الغريز، رئيس سلطة جودة البيئة، لبحث أسباب ارتفاع نسبة تلوث مياه البحر والنتائج المترتبة على هذا التلوث.
13	200/10/19	جلسة استماع بحضور وزير النقل والمواصلات م. أسامة العيسوي لمناقشة التسعيرة الجديدة لسائقي الأجرة.

جدول رقم(5): اجتماعات لجنة الرقابة العامة والحريات وحقوق الإنسان

الرقم	التاريخ	ملخص الاجتماع
1	2008/10/25	اجتماع حول الاعتقال السياسي.
2	2008/11/04	ورشة عمل لإنهاء ملف الاعتقالات السياسية وتعويض من وقع عليه الضرر.

3	2008/11/11	ورشة عمل حول آليات وأدوات الرقابة على الشركات والمؤسسات الأهلية، بحضور المراقب العام وممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية ومندوب عن شركات التدقيق.
4	2009/03/02	زيارة تفقدية لمقر اللجنة المركزية للتوثيق وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين «توثيق».
5	2009/4/15	زيارة ميدانية لوزارة التربية والتعليم العالي للاطلاع على منهجية التوظيف والمعايير التي تتبعها الوزارة، ولقاء وزير التربية.
6	2009/04/26	جلسة استماع في مقر المجلس لوكيل وزارة المالية في الحكومة المقالة إسماعيل محفوظ، لمناقشة السياسات العامة للتوظيف في السلطة الفلسطينية.
7	2009/04/27	زيارة ميدانية لديوان الموظفين العام في الحكومة المقالة للاطلاع على دور ديوان الموظفين العام في تطبيق قانون الخدمة المدنية وآليات تعيين الموظفين.
8	2009/05/17	زيارة تفقدية لسير العمل في معبر رفح.
9	2009/05/19	مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان مع وفد الهيئة المستقلة لحقوق المواطن.
10	2009/05/24	عقدت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان جلسة استماع لوزير الداخلية بالحكومة المقالة فتحي حماد في مقر المجلس التشريعي بغزة لمتابعة عمل الوزارة وإنجازاتها والصعوبات التي تواجهها.
11	2009/05/25	جلسة استماع لوزير النقل والمواصلات في الحكومة المقالة أسامة العيسوي، في مقر المجلس بغزة لمناقشة وضع ضوابط لعمل الدراجات النارية والمركبات التي تسير من دون لوحات تسجيل.
12	2009/06/09	الاجتماع مع مبعوث اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنطوان جراند في مقر المجلس بمدينة غزة، وذلك للاطلاع على الخدمات التي يقدمها الصليب الأحمر.
13	2009/6/10	ورشة عمل حول آلية تفعيل عمل ديوان الرقابة الإدارية والمالية في قطاع غزة.
14	2009/8/11	جلسة استماع بحضور وكيل وزارة الداخلية كمال ماضي، لمناقشة آلية عمل معبر رفح، وسبل تنفيذ آلية العمل والمعيقات.
15	2009/8/30	جلسة استماع بحضور رئيس وزراء الحكومة المقالة لمناقشة آخر التطورات الجارية على الساحة الفلسطينية ومدى التزام الحكومة بالحريات العامة وحقوق الإنسان.

جدول رقم(6): اجتماعات اللجنة السياسية

تاريخ الاجتماع	ملخص الاجتماع
2008/9/20	مناقشة الورقة المصرية للمصالحة.

جدول رقم(7): اجتماعات لجنة التربية والقضايا الاجتماعية

الرقم	التاريخ	ملخص الاجتماع
1	2008/10/19	جلسة استماع لوزير التربية والتعليم بالحكومة المقالة حول أوضاع الجامعات ولجنة الاعتماد والجودة للبرامج والتخصصات.
2	2008/11/04	جلسة استماع بحضور وزير الصحة باسم نعيم حول بعض القضايا والمشكلات الصحية التي من شأنها أن تعيق سير العمل في الوزارة.
3	2008/12/22	اجتماع لمناقشة تفعيل قانون مكافحة التدخين لسنة 2005.
4	2009/02/05	زيارة تفقدية لمديرية التربية والتعليم في المحافظة الوسطى.
5	2009/03/26	زيارة ميدانية للمشفى الميداني بغزة للاطلاع على سير العمل.
6	2009/4/27	اجتماع لمناقشة عدد من القضايا التي تتعلق بالمعلمين المساندين.
7	2009/6/8	جلسة استماع لوزير الشؤون الاجتماعية لمناقشة عدد من القضايا المتعلقة بعمل الوزارة.
8	2009/7/1	ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الطب الشرعي، شاركت فيها إلى جانب لجنة التربية والقضايا الاجتماعية لجنة التربية باعتبارهما لجنتين ذاتي اختصاص بمسودة مشروع القانون، إلى جانب عدد كبير من الهيئات والمؤسسات المختصة.
9	2009/07/04	ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الطب الشرعي.
10	2009/07/12	جلسة استماع في مقر المجلس التشريعي بغزة لوزير الصحة المقال باسم نعيم ود.فؤاد العيسوي، مدير عام الرعاية الأولية بوزارة الصحة المقالة، حول مدى استعدادات وزارة الصحة المقالة لمواجهة وباء أنفلونزا الخنازير وسبل الوقاية منه.
11	2009/7/13	اجتماع لمتابعة عدد من القضايا والقوانين المدرجة على جدول الأعمال.
12	2009/07/19	زيارة تفقدية لمركز الأمير نايف للأشعة التشخيصية والعلاجية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، للاطلاع على أحوال المركز والمعيقات التي تعترض سير العمل فيه.
13	2009/07/27	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية تعقد جلسة استماع لوزير التربية والتعليم بالمقالة في مقر المجلس بغزة، لمناقشة مجموعة من القضايا تشمل قضية المدرسين المساندين وقضايا تتعلق بالتعليم والمؤسسات التعليمية.
14	2009/7/25	جلسة استماع بحضور وزير الأوقاف لمناقشة عمل الوزارة.
15	2009/8/3	جلسة استماع لوزير العمل والشؤون الاجتماعية أحمد الكرد لمناقشة عدد من القضايا المتعلقة بعمل الوزارتين.
16	2009/8/12	زيارة تفقدية لمديرية التربية والتعليم في شمال غزة، للاطلاع على سير العمل والإنجازات التي تقوم بها المديرية.
17	2009/8/16	زيارة تفقدية لمديرية التربية والتعليم شرق غزة، للوقوف على المشاكل التي تعترض سير العمل فيها.

جدول رقم(8): اجتماعات اللجنة القانونية

الرقم	التاريخ	ملخص الاجتماع
1	2009/04/02	ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون كفالة حقوق ذوي الشهداء.
2	2009/04/21	اجتماع مع أعضاء لجنة التوثيق الحكومية.
3	2009/05/06	زار وفد من اللجنة القانونية في المجلس التشريعي مجلس القضاء الأعلى التابع للحكومة المقالة في مدينة غزة.
4	2009/6/10	جلسة استماع بحضور مراقب عام وزارة الداخلية حسن الصيفي، للاطلاع على عمله والصعوبات التي يواجهها.
5	2009/06/15	جلسة استماع بحضور قيادة جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة المقالة في محافظة غزة.
6	2009/06/17	زيارة ميدانية لمقر قيادة الشرطة المقالة للاطلاع على سير أعمال الشرطة.
7	2009/06/23	زيارة ميدانية لوزارة العدل، ولقاء وزير العدل بالحكومة المقالة محمد فرج الغول في مكتبه بغزة، للاطلاع على سير العمل في الوزارة.
8	2009/7/1	ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الطب الشرعي، شاركت فيها لجنة التربية واللجنة القانونية، باعتبار اللجنتين ذواتي اختصاص بمسودة مشروع القانون، إلى جانب عدد كبير من الهيئات والمؤسسات المختصة.
9	2009/07/04	ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الطب الشرعي.
10	2009/07/19	زيارة ميدانية لوزارة الداخلية، ولقاء وزير داخلية المقالة فتحي حماد، لمناقشة العديد من المسائل المتعلقة بعمل الوزارة.
11	2009/8/20	جلسة استماع بحضور وزير التربية والتعليم د.محمد عسقول ووكيل الوزارة د.يوسف إبراهيم في مقر وزارة التربية والتعليم لبحث سبل النهوض بالمنهاج الفلسطيني، ومعايير الترخيص للجامعات والأقسام الجديدة.
12	2009/8/22	جلسة استماع بحضور رئيس مجلس القضاء الأعلى عبد الرؤوف الحلبي، لمناقشة بعض الأمور القانونية التي تخص القضاء.
13	2008/11/27	زيارة ميدانية لديوان القضاء الشرعي، ولقاء حسن الجوجو، رئيس القضاء الشرعي ورئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية والقضاة.

جدول رقم(9): اجتماعات لجنة القدس

الرقم	التاريخ	ملخص الاجتماع
1	2008/08/07	اجتماع لمناقشة الانتهاكات الإسرائيلية في القدس.
2	2008/11/24	زيارة ميدانية لوزارة التربية والتعليم في الحكومة المقالة في إطار نصرة القدس والمقدسات.
3	2008/11/24	زيارة ميدانية لوزارة شؤون المرأة في الحكومة المقالة، في إطار نصرة القدس والمقدسات.

جدول رقم(10): أعضاء اللجان الدائمة في المجلس التشريعي في غزة

1. اللجنة القانونية	
محمد فرج الغول	رئيساً
محمد بدر	مقرراً
مشير المصري	عضواً
يونس الأسطل	عضواً
محمد شهاب	عضواً
أحمد أبو حلبية	عضواً
حامد خضير	عضواً
فضل حمدان	عضواً
محمود الخطيب	عضواً
وائل عبد الرحمن	عضواً
مريم صالح	عضواً
برنارد سابيلا	عضواً
حنان عشراوي	عضواً
ربيحة حمدان	عضواً
صائب عريقات	عضواً
عبد الرحيم برهم	عضواً
محمود الخطيب	عضواً

2. لجنة القدس	
د. إبراهيم أبو سالم	رئيساً
د. أحمد أبو حلبية	مقرراً
أحمد عطون	عضواً
جمال سكيك	عضواً
افيفان سابيلا	عضواً
جهاد أبو زنيد	عضواً
عبد الله عبد الله	عضواً
محمد أبو طير	عضواً
فتحي حماد	عضواً
سميرة الحلايقة	عضواً

3. لجنة الموازنة	
جمال نصار	رئيساً
إبراهيم دحبور	مقرراً
خليل ربعي	عضواً
داود أبو سير	عضواً
رياض عملي	عضواً
عبد الجابر الفقهاء	عضواً
محمد طوطح	عضواً
حاتم قفيشة	عضواً
محمد علاء الدين النتشة	عضواً
حسن خليل	عضواً
عمر محمود مطر	عضواً
راوية الشوا	عضواً
انتصار الوزير	عضواً
علاء ياغي	عضواً
فيصل أبو شهلا	عضواً
محمد حجازي	عضواً
باسم زعارير	عضواً
فؤاد كوكلي	عضواً
قيس عبد الكريم	عضواً

4. اللجنة الاقتصادية	
عاطف عدوان	رئيساً
داود أبو سير	مقرراً
جمال نصار	عضواً
سالم سلامة	عضواً
يوسف الشرافي	عضواً
إبراهيم دحبور	عضواً
خليل الربعي	عضواً
عبد الجابر الفقهاء	عضواً
محمود الخطيب	عضواً
نزار رمضان	عضواً

عزام سلهب	عضواً
عبد الرحمن زيدان	عضواً
راوية الشوا	عضواً
عبد الرحيم برهم	عضواً
سهام ثابت	عضواً

5. لجنة المصادر الطبيعية	
أيمن دراغمة	رئيساً
محمد شهاب	مقرراً
جمال الخضري	عضواً
خميس النجار	عضواً
خالد أبو طوس	عضواً
على رومانين	عضواً
إبراهيم المصدر	عضواً
فايز السقا	عضواً

6. لجنة اللاجئين	
عبد الفتاح دخان	رئيساً
أحمد الحاج على	مقرراً
جميل المجدلاوي	عضواً
أحمد مبارك	عضواً
حسام الطويل	عضواً
مريم فرحات	عضواً
جمال الطيراوي	عضواً
جهاد أبو زنيد	عضواً
جهاد طمليه	عضواً
محمد اللحام	عضواً

7. اللجنة السياسية	
خليل الحية	رئيساً
صلاح البردويل	مقرراً
سعيد صيام	عضواً

سالم سلامة	عضواً
مشير المصري	عضواً
عبد الفتاح دخان	عضواً
سيد أبو مسامح	عضواً
إسماعيل الأشقر	عضواً
محمد فرج الغول	عضواً
أنور الزبون	عضواً
حسام الطويل	عضواً
خالد أبو حسن	عضواً
رياض رداد	عضواً
منى منصور	عضواً
محمد أبو جحيشة	عضواً
نزار رمضان	عضواً
عزام سهلب	عضواً
محمود الزهار	عضواً
حاتم قفيشة	عضواً
محمد علاء الدين النتشة	عضواً
حسن خليل	عضواً
د.عبد الله عبد الله	عضواً
حكم بلعاوي	عضواً
د.حنان عشراوي	عضواً

8. لجنة الرقابة	
يحيي العبادسة	رئيساً
هدي نعيم	مقرراً
سيد أبو مسامح	عضواً
عبد الرحمن الجمل	عضواً
أيمن ضراغمة	عضواً
حسني ياسين	عضواً
سمير القاضي	عضواً
فضل حمدان	عضواً
محمود مصلح	عضواً

ياسر منصور	عضواً
أحمد مبارك	عضواً
عمر محمود مطر	عضواً
عبد الرحمن زيدان	عضواً
فتحي قرعاوي	عضواً
فيصل أبو شهلا	عضواً
أشرف جمعة	عضواً
انتصار الوزير	عضواً
رجائي بركة	عضواً
محمد حجازي	عضواً
نجاة الأسطل	عضواً
نعيمة الشيخ على	عضواً
أحمد شريم	عضواً
أكرم الهيموني	عضواً
خالدة جرار	عضواً
شامي شامي	عضواً
محمود العالول	عضواً
عيسى قراقع	عضواً

9. لجنة التربية والقضايا الاجتماعية	
عبد الرحمن الجمل	رئيساً
خميس النجار	مقرراً
يوسف الشرافي	عضواً
جميلة الشنطي	عضواً
مريم فرحات	عضواً
هدي نعيم	عضواً
مروان أبو راس	عضواً
سميرة الحلايقة	عضواً
خالد يحي	عضواً
إبراهيم خضير	عضواً
حسني ياسين	عضواً
خالد أبو حسن	عضواً

رياض داوود	عضواً
عماد نوفل	عضواً
محمد بدر	عضواً
مني منصور	عضواً
سمير القاضي	عضواً
محمد الطل	عضواً
علي رومانين	عضواً
ناصر عبد الجواد	عضواً
نايف الرجوب	عضواً
رجائي بركة	عضواً
سهام ثابت	عضواً
قيس عبد الكريم	عضواً
إبراهيم المصدر	عضواً
أحمد أبو هولي	عضواً
رضوان الأخرس	عضواً
سحر القواسمي	عضواً
عبد الحميد العيلة	عضواً
نجاة الأسطل	عضواً
خالدة جرار	عضواً
عيسى قراقع	عضواً
أحمد شريم	عضواً
جمال أبو الرب	عضواً
ماجد أبو شمالة	عضواً
ناصر خليل (جميل)	عضواً

10. لجنة الداخلية والأمن	
إسماعيل الأشقر	رئيساً
جمال سكيك	مقرراً
سعيد صيام	عضواً
جمال الخضري	عضواً
فتحي حماد	عضواً
خليل الحية	عضواً

مروان أبو راس	عضواً
صلاح البردويل	عضواً
أحمد على أحمد	عضواً
أحمد عطون	عضواً
خالد يحي	عضواً
محمد أبو طير	عضواً
محمود مصلح	عضواً
وائل الحسيني	عضواً
رياض العملة	عضواً
ياسر منصور	عضواً
نايف الرجوب	عضواً
محمد أبو جحيشة	عضواً
فتحي قرعاوي	عضواً
جمال أبو الرب	عضواً
أشرف جمعة	عضواً
جمال الطيراوي (الحاج)	عضواً
جهاد طمليه	عضواً
شامي شامي	عضواً
عبد الحميد العيلة	عضواً
ماجد أبو شمالة	عضواً
مهيب سلامة	عضواً
ناصر جمعة	عضواً
وليد عساف	عضواً
ربيحة دياب	عضواً
باسم زعارير	عضواً
سحر القواسمي	عضواً
محمد دحلان	عضواً

Table of Contents

Introduction **10**

1- Disagreement over the temporal and legal jurisdiction of the PLC Presidency **12**

2- PLC work in the West Bank **14**
Structure and mechanisms of parliamentary work in the West Bank 14
Commission of representatives of blocs and lists 15
General regular meetings 16
Parliamentary working groups 18
Parliamentary fact-finding committees 19
Monitoring over the state budget 21
PLC international relations 21

3- PLC work in the Gaza Strip **25**
PLC Legislative performance in Gaza Strip 28
PLC Monitoring of performance in the Gaza Strip 29
Granting confidence to the government 29
Monitoring of the state budget 30
Questioning ministers 30
Hearings 31
Permanent Committees 31
Chairmanship of the committees in the Gaza Strip 32
Actions of committees in the Gaza Strip 32
PLC International Relations 34

4- Findings and Recommendations **36**

Annexes **38**

- Conduct a comprehensive review of the legal framework that regulates the PLC, through enacting a law or regulations for the legislature that improve it and avoid such legislative impasses in the future.
- Issuing laws and decisions by law in each of the Gaza Strip and West Bank separately not only aggravates political, but also legal divisions. This further complicates the complex and dual legal framework that existed before 1994, whereby two different sets of laws governed the people in the West Bank and Gaza, since each was administered by a different country before 1967.
- Revise all actions and laws issued by the PLC in both the West Bank and Gaza, in terms of their impact on Palestinian socio-economic structure, since some laws have a social impact on the future of the Palestinian society.
- The monitoring role should be activated over the governments in the West Bank and Gaza in order to prevent the domination of the executive branch which leads to the oppression of freedoms. At the same time, PLC members must act as representatives of the people rather than of a particular political faction or a small constituency.
- Civil society organizations should increase their influence over PLC activity. Civil society organizations have not played an active role amid political divisions through participating in PLC meetings in the West Bank and Gaza Strip or lobbying to end the state of division within the PLC. Hence, during the revision of the Palestinian parliamentary system, legal provisions should be included that oblige the PLC and its committees to request from civil society organizations with extensive experience, to provide advice and counseling and to participate in meetings.

to the speaker's office grants Hamas access to the media and a foothold in the West Bank. Nevertheless, on the other hand, his return as Speaker of the first session of the second PLC will revoke all measures taken by Hamas to enact laws, make decisions and enforce them in the Gaza Strip using the proxy system. Hence, his return shall invalidate the measures taken by the PLC in the Gaza Strip.

Conclusions and Recommendations

The political division has resulted in a disabled PLC, which has not convened in full since mid-2007. The political strife has paralyzed all aspects of parliamentary life and violated the principle of people's representation. Since the legal term of the PLC ends on 25 January 2010, the debate has intensified over issuing a presidential decree to call for legislative elections on a specific date. The extent of legitimacy and legality of the next PLC and even the legitimacy of the entire political system and its institutions is in question.

In the West Bank, the improvised frameworks (general meetings, parliamentary working groups and parliamentary blocs commission) constitute monitoring means created by the Council in order to end the state of paralysis. The main goal behind these frameworks is to have some form of legislative monitoring over the executive branch, follow up on citizens' concerns and contribution to resolving their problems through pertinent reports and recommendations. Although officials in the executive authority, such as the Prime Minister, ministers of health, education and others have been responsive in attending the meetings of the parliamentary working groups and the general meetings upon invitation, the executive branch has treated the councils' recommendations with little concern. This is because it realizes that the council is incapable of taking any effective steps, such as a no-confidence vote or the enactment of a law.

In Gaza, The PLC continued to meet using the deputies' proxies, and continued to discuss and enact laws, disregarding any monitoring over the executive branch, because of the PLC's support for the Gaza government in confronting the blockade and because of the political divisions between Hamas and Fateh and the two governments in Gaza and the West Bank. Non-Hamas chairpersons of PLC committees were replaced by Hamas members to enable these committees to hold their meetings upon the invitation of their chairpersons in the Gaza Strip.

Recommendations:

- All political parties must work to end the political division, activate PLC institutions and exercise their legal parliamentary obligations stipulated in the pertinent articles of the Basic Law and the PLC bylaws.

They were not however, enforced or applied in the West Bank since they were not approved by the President of the PNA. Parliamentary work in its legislative and monitoring roles were extremely poor in the Gaza Strip. Moreover, the monitoring role exercised by the PLC was extremely limited during that period and limited legislation was enacted and enforced on a narrow scale (Gaza Strip). Furthermore, the PLC did not approve the state budget for 2008 and 2009 within the legal timeframe. This complicated matters, deepened the rift between the two sections of the country and contributed to further separation. Two independent councils were formed whereby, under legal or political pretexts, neither recognizes the decisions of the other.

The report comprises four sections; the first defines the nature of disagreement over the temporal and legal jurisdictions of the PLC Presidency. The second section addresses the parliamentary action taken by parliamentary groups, bloc commissions and the regular meetings in the West Bank. The third section addresses the performance of the legislative and monitoring functions of the PLC in the Gaza Strip. The report will also address the PLC›s international relations in the West Bank and Gaza Strip through its participation in conferences, visits to other parliaments worldwide or through visiting delegations to the PLC in each of the West Bank and Gaza separately. Finally, the fourth section presents main recommendations.

Disagreement over temporal and legal jurisdiction of the PLC presidency

The release of PLC Speaker Dr. Aziz Dweik, during the first annual session on 28 June 2009 rekindled the conflict within the PLC, particularly after Dweik declared the resumption of his duties as PLC Speaker. This declaration triggered differences and disputes among Palestinians.

Differences revolved around the temporal and legal jurisdiction of the PLC Presidency. The Fateh Parliamentary Bloc considered the temporal jurisdiction of the PLC presidency expired, which means the Speaker would have no constitutional power to enable him to keep his post after the termination of the term. They claim the first parliamentary term in which he was elected is now terminated, after which he was not re-elected to the post with a new office. The Change and Reform Bloc says that the PLC presidency extends until the opening of the next regular session, according to Article 4 of the PLC Bylaws:"… and his tasks extend until the opening of the next regular session". Since Dweik was the Speaker of a regular session and was abducted by Israeli occupation forces, and since the first session ended and a new session was not opened, he remains Speaker until the day a new session is opened rather than ending with the end of the session in which he was elected.

It seems the two parties do not wish to undertake their responsibility towards resuming Palestinian parliamentary work. On the one hand, the return of Dr. Aziz Dweik

Executive Summary

This is the thired report by the Palestinian Initiative for the Promotion of Global dialogue and Democracy- MIFTAH on the performance of the Palestinian Legislative Council (PLC) that monitors the parliamentary work of the second PLC. The report documents the period between August 2008-October 2009, which has been characterized by yet more division in Palestinian parliamentary action between the West Bank and Gaza Strip.

The Palestinian political division between the West Bank and Gaza Strip has also worsened the separation in the work of the PLC. The state of division was further aggravated during the period between August 2008 and October 2009, with the failure of six rounds of national dialogue under sponsorship of the Egyptian government. This period also witnessed the Israeli invasion of Gaza (end of 2008 and early 2009), which, among other goals, targeted the infrastructure of the Strip. As a result, more hardship was inflicted on the people over and above the continuous Israeli blockade which began in 2006.

On 5 June 2008, the PLC in the West Bank formulated mechanisms of action for the parliamentary working groups, the commission of parliamentary blocs, and the general regular meetings (all parliamentary blocs were represented in the three commissions, with the exception of the Change and Reform Bloc). These included deputies from the West Bank in specialized groups intended to follow up specific issues. Their performance however was poor in terms of implementation. At another level, the PLC in the West Bank did not play any role in enacting laws and focused its powers on discussing reports and submitting non-binding recommendations to the PNA President, who has undertaken the responsibility of issuing decrees to replace legislations enacted by the PLC.

On the other hand, The Hamas-affiliated Change and Reform Bloc continued to adopt the proxy system of imprisoned deputies and used it to convene PLC sessions in the Gaza Strip. Committees also continued to meet and submit their reports to the PLC. Many laws were discussed and the PLC meetings in the Gaza Strip resulted in decisions and laws enacted and enforced within the boundaries of the Gaza Strip.

Preface

The Konrad-Adenauer-Stiftung (KAS) is a German political foundation promoting dialogue, peace and democracy worldwide. KAS is committed to participate in establishing an independent democratic Palestinian State based on the values of Human rights, Rule of Law, and Good governance of all three constitutional powers, the judiciary, legislative and executive.

In this context we work within the framework of "Enhancing the Role of Civil Society Organizations in the Legislative Process". Together with our partner the Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy – MIFTAH we worked for more than four years to promote dialogue among the civil society organizations and the Palestinian Legislative Council (PLC).

During this year our joint project monitored the performance of individual PLC members, the different parliamentary blocks, and the PLC as a whole, from political, legal and social aspects. This work was conducted despite the difficult political circumstances that accompanied the political life of the PLC, which prevented it from exercising its constitutional powers and responsibilities fully.

We are happy to present this study documenting the life of the Palestinian Legislative Council II in its last constitutional year. The findings conclude that the only way to reconstitute the political life of this body and to reactivate its constitutional role is to consolidate all fractions and join forces to hold democratic, transparent, impartial and fair elections in the West Bank and Gaza Strip.

The study serves as a reference for both legal researchers and politicians at the same time. We hope that KAS and MIFTAH have contributed to the debate through this research and that the study is an add value for researchers and practitioners in the political and legal fields.

Felix Dane

Representative to the Palestinian Autonomous Territories
Konrad-Adenauer-Stiftung

"The Performance of the Palestinian Legislative Council 2009"

"Enhancing the Role of Civil Society Organizations in the Legislative Process- Watch Dog" Project
First Edition November 2009
Copyright ©

Prepared by:
Jehad Harb and Saleh Sroor

MIFTAH Team:

Bisan Abu Ruqti:	Director, Good Governance and Democracy Departments
Oday Abu Karesh:	Project Coordinator, "Enhancing the Role of Civil Society Organizations in the Legislative Council"
Sahar Rafidi:	Projects' Administrative Assistant

Edited by:
Saddam Rintawi

Translated by:
Jumana Kayyali

ISBN 978-9950-360-03-7

In cooperation with Konrad Adenauer Stiftung

Konrad
Adenauer
Stiftung

Series of Publications (4)
"Enhancing the Role of Civil Society Organizations in the Legislative Process" Project

The Palestinian Initiative for the promotion of Global Dialogue and Democracy. MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية مفتاح

The Performance of the Palestinian Legislative Council

2009

Prepared by:
Jihad Harb - Researcher
Saleh Sroor - Co-Researcher

Konrad Adenauer Stiftung

Series of Publications (4)

"Enhancing the Role of Civil Society Organizations in the Legislative Process" Project

The Palestinian Initiative for the promotion of Global Dialogue and Democracy. MIFTAH

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

The Performance of the Palestinian Legislative Council

2009

Konrad Adenauer Stiftung